



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
عنوان المذكرة:

آليات الحوكمة المصرفية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الأستاذة:

شريفة قصاص

إعداد الطالبة:

ياسمين هادف

■ لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
ميادة بلعاش	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955	رئيسا
شريفة قصاص	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955	مشرفا
إلهام لعور سطايجي	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955	ممتحنا

السنة الجامعية 2022-2023.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
عنوان المذكرة:

آليات الحوكمة المصرفية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الأستاذ:

شريفة قصاص

إعداد الطالبة:

ياسمين هادف

■ لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
ميادة بلعاش	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955	رئيسا
شريفة قصاص	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955	مشرفا
إلهام لعور سطايجي	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955	ممتحنا

السنة الجامعية 2022-2023.

الأهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقني لتتميم هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بمذكرتي هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضلته تعالى مهداه الى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورا لذريتي.

للإختوتي وأخص بالذكر علي، سيفه الدين، عبد الرؤوفه، حفظهم الله عز وجل.

والى كل الأشخاص الذين أحمل لهم المحبة والتقدير.

الشكر

اشكر الله العلي العظيم الذي انعم علي بنعمه العقل والدين، وانطلاقاً من باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله.

وفاء وتقديراً واعتزازاً مني بالجميل أتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى استاذتي الفاضلة المشرفة "قصاص شريفة" على كل ما قدمته لي من توجيهات ومعلومات ومساعدة في مجال البحث العلمي فجزاها الله كل خير كما أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة كل باسمه على تفضلهم بمناقشة هذه المذكرة.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الحكومة المصرفية في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولأجل ذلك تم اتباع المنهج الوصفي لوصف وتحليل الدور الذي تلعبه الحوكمة المصرفية في تحقيق التنمية والعلاقة التي تربطهم، والمبادئ التي تركز عليها. والمنهج التحليلي لتحليل مؤشرات التنمية الاقتصادية بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي، وقد تم التوصل إلى أنه هناك علاقة تكاملية بين الحوكمة المصرفية والتنمية الاقتصادية، وأن الحوكمة الجيدة تعتبر شرطاً أساسياً وهدفاً وسيطاً لتحقيق التنمية الاقتصادية، وبذلك وجوب الالتزام بمفهوم الحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري.

الكلمات المفتاحية:

الحوكمة المصرفية، الجهاز المصرفي، التنمية الاقتصادية، البطالة.

Abstract:

This study aims to highlight the role of Banking governance in achieving economic development, and for That, the dexriptive approach was followed to describe and analyze the role played by Banking governance in achieving development, The Relationship That binds them, and the principal on which they are based and the analytical approached for analyzing economic development in dictators based on world band statistics, and It has been concluded That There Is a complementary relationship between Banking governance and economic development, and That good governance Is a prerequisite and an in term edited goal for achieving economic development, and thus the necessity of adhering to the concept of governance in the Algerian Banking system.

Words key words :

Banking governance, Banking system, economic development, unemployment.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	الشكر
	الملخص
	الفهرس
	قائمة الجداول
	قائمة الاشكال
	قائمة الاختصارات والرموز
أ - ت	المقدمة
30- 4	الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للحوكمة المصرفية والتنمية الاقتصادية
05	تمهيد
06	المبحث الأول: لمحة عامة حول الحوكمة المصرفية
06	المطلب الأول: مدخل إلى الحوكمة المصرفية
12	المطلب الثاني: نموذج الحوكمة الجيدة في المؤسسات المصرفية
14	المطلب الثالث: مبادئ لجنة بازل بشأن الحوكمة المصرفية
17	المبحث الثاني: نظرة شاملة عن التنمية الاقتصادية
17	المطلب الأول: الاتجاهات النظرية للتنمية الاقتصادية
21	المطلب الثاني: مقاييس ومتطلبات التنمية الاقتصادية
24	المطلب الثالث: علاقة الحوكمة المصرفية بالتنمية الاقتصادية
27	المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة
27	المطلب الأول: الدراسات المحلية
28	المطلب الثاني: الدراسات العربية
29	المطلب الثالث: القيمة المضافة
30	خلاصة الفصل الأول
(32- 60)	الفصل الثاني: الحوكمة المصرفية في الجزائر والتنمية الاقتصادية
32	تمهيد

33	المبحث الأول: الحوكمة المصرفية في الجزائر
33	المطلب الأول: أسباب تبني الحوكمة المصرفية في البنوك الجزائرية
36	المطلب الثاني: تطور النظام المصرفي في الجزائر
44	المطلب الثالث: الجهود المبذولة لتطبيق الحوكمة في المنظومة المصرفية
45	المطلب الرابع: دور الحوكمة المصرفية في تقييم الأداء المالي للبنوك
50	المبحث الثاني: دور الحوكمة المصرفية في تطبيق التنمية الاقتصادية.
50	المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية.
54	المطلب الثاني: تحديات تطبيق الحوكمة في الجزائر.
55	المطلب الثالث: عوائق تطبيق الحوكمة في المصارف الجزائرية.
57	خلاصة الفصل الثاني
59	خاتمة
62	قائمة المراجع

فهرس الجداول:

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
47	نسب مؤشرات الربحية (العائد على الأصول).	1
47	نسب العائد على حقوق الملكية.	2
48	نسب السيولة.	3
48	نسب الملاءة.	4
50	إجمالي الناتج المحلي.	5
52	معدل البطالة.	6
53	معدل التضخم.	7
54	معدل نصيب الفرد.	8

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
10	الأطراف الفاعلة في حوكمة البنوك.	1
37	هيكل الجهاز المصرفي الجزائري.	2

قائمة الاختصارات والرموز:

الترجمة	التعريف	الرمز
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.	Organisation de Coopération et de développement économiques.	OECD
الناتج القومي الإجمالي.	Gross national Product.	GNP
مؤشر التنمية البشرية.	Humann développement Index.	HDI
بنك الجزائر الخارجي.	Banque extérieure d'Algérie.	BEA
بنك الوطني الجزائري.	Banque national algérien.	BNA
بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	Banque de L'agriculture et du développement rural.	BADR
القرض الشعبي الجزائري.	Crédit populaire d'Algérie.	CPA
بنك التنمية المحلية.	Banque développement local.	BDL
بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.	Caisse national d'épargne et de prévoyance- Banque.	CNEP
العائد على الأصول.	Return on Assets.	ROA
العائد على حقوق الملكية.	Return on Enquit.	ROE

المقدمة

التنمية هي الهدف الذي تسعى معظم دول العالم إلى تحقيقه، لإحداث تغييرات جذرية في مختلف المجالات، الاقتصادية، السياسية والاجتماعية في محاولة لنقل القطاعات إلى حال أفضل والسعي لتوفير الحياة الكريمة لسكانها، حيث أدرك العالم أن هناك مجموعة من المؤشرات والمعايير، لا بد من الاهتمام بها للنهوض بالاقتصاد ومتطلبات التنمية في كل بلد

و لا شك أنه لتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية يجب السعي نحو تطبيق حوكمة جيدة في الجهاز المصرفي، حيث حظيت قضية الحوكمة المصرفية على اهتمام معظم السلطات والهيئات الدولية، بحيث قامت هذه المنظمات الدولية بدراسة هذا المفهوم وتحليله، وزاد الاهتمام بالحوكمة المصرفية نظرا للانهايات الاقتصادية، وهذا ما أدى إلى التفكير في كيفية حماية المستثمرين من أخطاء مجالس الإدارة، وزيادة الاهتمام بالدور الذي تلعبه الحوكمة في التأكيد على الالتزام بالإجراءات الرقابية من خلال وضع أسس معينة للعلاقة بين مجلس الإدارة والمديرين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشكل الذي يؤدي إلى وجود الشفافية في التعامل بين هذه الأطراف.

وحاولت الجزائر، كغيرها من الدول، منذ الاستقلال النهوض بالقطاع المصرفي بما يتماشى مع التطورات العالمية، حيث وضعت قانون النقد والقرض 90-10، الذي يعتبر أهم إصلاح جوهري في المنظومة المصرفية. فتم إنشاء كل من البنوك الخاصة والأجنبية ومع ظهورها بفترة حدثت أزمة في هذه البنوك، مما أثر على القطاع المصرفي ككل، وبالتالي وأمام هذه الأوضاع، أصدر بنك الجزائر، وباعتباره المؤسسة التي تقف على قمة النظام المصرفي عدد من القوانين والأوامر من خلال محاولة تطبيق وتبني مبادئ الحوكمة في المصارف.

1/ إشكالية الدراسة :

من خلال ما سبق يمكن حصر إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي:

- ما دور الحوكمة المصرفية في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

2/ الأسئلة الفرعية :

انطلاقا من الإشكالية المطروحة أعلاه يمكن طرح الأسئلة التالية:

- هل توجد علاقة بين الحوكمة المصرفية والتنمية الاقتصادية؟
- هل قامت الجزائر بالتبني الحقيقي للحوكمة ضمن نظامها المصرفي؟
- هل يساهم تبني الحوكمة بالجزائر إلى تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية؟
- هل غياب الحوكمة يزيد من تفشي البطالة وارتفاع معدلاتها؟

3/ فرضيات الدراسة :

-الفرضية الاولى: ضعف الحوكمة المصرفية يعني انتشار الفساد والرشوة وتفشي البيروقراطية الأمر الذي

يحد من التنمية.

-الفرضية الثانية: تبني الجزائر مبادئ الحوكمة المصرفية لكن درجة التطبيق تبقى جزئية.

-الفرضية الثالثة: ساهم تبني مبادئ الحوكمة المصرفية بالجزائر إلى تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية.

-الفرضية الرابعة: غياب الحوكمة الجيدة يؤدي إلى ارتفاع وازدياد معدلات البطالة.

4/مبررات اختيار موضوع الدراسة :

هناك مجموعة من الاعتبارات والأسباب التي دفعت لاختيار موضوع البحث تتمثل في:

- ✓ الأهمية الكبيرة التي نحضر بها الحوكمة لدى أكبر وأهم المؤسسات الدولية والهيئات العالمية.
- ✓ تسليط الضوء على بعض الجوانب التي لازالت مهملة على مستوى المؤسسات الاقتصادية.
- ✓ حتمية إرساء الحوكمة في المصارف.

5/أهمية الدراسة :

- ✓ تتبع أهمية الدراسة من التأكيد على أهمية التوسع في تطبيق الحوكمة في البيئة الاقتصادية والاستفادة منها.
- ✓ إبراز الدور الهام لتطبيق الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري.

6/أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيسي التالي:

- ✓ توضيح مكانة وأهمية الحوكمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية.
- ✓ التعرف على الدور الحقيقي للحوكمة في الحد من تداعيات الأزمات الاقتصادية من خلال تحديد مختلف المبادئ لإدارة ومراقبة المصارف.

7/حدود الدراسة :

البعد المكاني: اهتمت هذه الدراسة بالتركيز على تحليل مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

البعد الزمني: تتمثل في الفترة من 2003 إلى 2021، وسبب اختيار الفترة بداية من 2003 هو إدخال الرقابة على أداء البنوك.

8/منهجية الدراسة :

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الاعتماد في الجانب النظري على المنهج الوصفي من خلال التعريف بمتغيرات الدراسة والتطرق إلى مبادئ الحوكمة المصرفية، مع ذكر العلاقة التي تجمع الحوكمة المصرفية والتنمية الاقتصادية، أما في الجانب التطبيقي تم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال استخراج بيانات ومؤشرات البلد محل الدراسة (الجزائر) وتحليلها للوصول إلى النتائج.

9/ صعوبات الدراسة :

_ صعوبة الحصول على المعلومات وجمعها، نظرا لنقص المراجع التي تدرس العلاقة بين حوكمة مصرفية وتنمية اقتصادية.

_ صعوبة استخراج البيانات والإحصائيات.

10/ هيكل الدراسة :

اقتضت الدراسة تقسيم البحث إلى فصلين على النحو الآتي:

الفصل الأول: عبارة عن دراسة نظرية ينقسم إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تم فيه التطرق إلى الإطار النظري للحوكمة المصرفية.

المبحث الثاني: تم من خلاله التعرف على التنمية الاقتصادية والعلاقة بين المتغيرين.

المبحث الثالث: تم فيه محاولة إعطاء لمحة عن الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

الفصل الثاني: عبارة عن دراسة تطبيقية وينقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول: تم فيه التطرق للحوكمة المصرفية في الجزائر.

المبحث الثاني: تم فيه تحليل الإحصائيات الاقتصادية ومعرفة التحديات والعوائق التي تواجه الجزائر.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للحوكمة
المصرفية والتنمية الاقتصادية

تمهيد:

-لقي موضوع الحوكمة المصرفية اهتماما متزايدا في الآونة الأخيرة من قبل الهيئات الدولية والمنظمات.
-ظهرت تطبيقات الحوكمة في البنوك نتيجة للتطورات المالية الحاصلة في الصناعة المصرفية، والتي اقتضت ضرورة تغيير أساليب الإدارة والإشراف بما يرفع من أداء البنوك، للتقليل من الأزمات المالية والنقدية لتحقيق استقرار القطاع البنكي ككل، اعتبارا للدور المحوري الذي يلعبه في دفع وتحقيق عجلة التنمية الاقتصادية.
-لا شك في ان من أهم متطلبات التنمية الاقتصادية السعي وراء تطبيق حوكمة جيدة في جهاز مصرفي، متطور يستطيع التكفل بالجانب المالي والتمويلي للمشاريع التنموية.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: لمحة عامة حول الحوكمة المصرفية.

المبحث الثاني: نظرة شاملة عن التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

المبحث الأول: لمحة عامة حول الحوكمة المصرفية

- تحتل المنظومة المصرفية أهمية بالغة على مستوى الاقتصاديات الوطنية والدولية مقارنة بالقطاعات الأخرى وتعتبر الحوكمة المصرفية أحد المداخل المهمة لضمان ذلك. حيث تعمل على تفعيل أداء المصارف. وكذلك متابعة وتحديد الأدوار والصلاحيات لكل من المساهمين ومجلس الإدارة. وإدراك من لجنة بازل بأهمية تطبيق الجيد للحوكمة في الجهاز المصرفي، فقد أصدرت مبادئ دولية تتضمن الممارسات والتوصيات التي يقوم عليها نظام الحوكمة في المؤسسات المصرفية، حيث أصبحت معظم الدول تركز عليها حفاظا على سلامة أنظمتها المصرفية. وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب:

مطلب الأول: مدخل إلى الحوكمة المصرفية.

مطلب الثاني: نموذج الحوكمة الجيدة في المؤسسات المصرفية.

مطلب الثالث: مبادئ لجنة بازل بشأن الحوكمة المصرفية.

المطلب الأول: مدخل إلى الحوكمة المصرفية.

- هناك عدة تعاريف للحوكمة المصرفية وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب إضافة أهمية الحوكمة وأهدافها مع ذكر الأطراف الفاعلة فيها.

الفرع الأول: مفهوم الحوكمة المصرفية والأطراف الفاعلة فيها.

1- مفهوم الحوكمة المصرفية:

نجحت الحوكمة في جذب قدر كبير من الاهتمام بسبب أهميتها للأداء الاقتصادي، فاهتمت الهيئات العالمية ومجموعة من الباحثين والكتاب في وضع تعريف لها: وفيما يلي نعرض بعض من هذه التعاريف:

***تعريف الحوكمة :** "هي مجموعة من المبادئ والأسس والنظم التي تحكم العلاقة بين مجلس الإدارة من ناحية وبين ملاك الشركة والأطراف الأخرى المتعاملة معها من ناحية أخرى بهدف تحقيق أفضل حماية وتوازن بين مصالح كل تلك الأطراف".¹

• يعرف بنك التسوية الدولية الحوكمة المصرفية بأنها:²

¹ محمود أحمد المتيم، أماني صلاح محمود المخزنجي، دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية في الصين ومصر، المجلة العربية للإدارة مجلد 42، طبعة 1، جامعة مصر، مارس 2022، ص 133.

² حبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي - حالة دول شمال افريقيا - مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد السابع، 2009، ص 80.

"الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين"

- أما لجنة بازل فترى أن: 'الحوكمة المصرفية تتضمن الطريقة التي تدار بها المؤسسات المصرفية بواسطة مجالس إدارتها والإدارة العليا والتي تؤثر في كيفية قيام البنك بما يلي:
 - وضع أهداف المصرف.
 - إدارة العمليات اليومية في المصرف.
 - إدارة الأنشطة بطريقة آمنة وسليمة ووفقا للقوانين السارية بما يحمي مصالح المودعين.
 - مراعاة حقوق أصحاب المصالح المتعاملين مع المصرف بما فيهم الموظفين والعملاء والمساهمين وغيرهم.
- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.¹
- "هي مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على الإدارة العليا ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح".

في تعريف آخر:² "تعني الحوكمة في المصارف، مراقبة أداء النشاط من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة للاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأعضاء الخارجيين والتي تحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئات الرقابية وتشير إلى أن الحوكمة يسرى تطبيق قواعدها ومبادئها في الجهاز المصرفي على البنوك العامة والبنوك الاستثمارية والمشاركة.

- وكمحصلة لها تم ذكره من خلال التعاريف السابقة، يمكن استنتاج تعريف: "الحوكمة المصرفية تتمثل في الأساليب التي تمارسها الإدارة والإدارة العليا، ومجلس الإدارة، بما في ذلك وضع استراتيجية للبنك وأهدافه، وحماية حقوق أصحاب المصالح والمودعين وتلبية التزامات المساهمين".

2- الأطراف الفاعلة فيها (الأطراف الأساسية):

- يمكن تقسيم الأطراف الأساسية في عملية تطبيق آليات الحوكمة المصرفية إلى مجموعتين: الأولى هو الفاعلين الداخليين، أما الثانية فهو الفاعلين الخارجيين.

2-1 المسؤوليات الخاصة بالفاعلين الداخليين.

¹سفيان عبد الحميد، الحوكمة وأخلاقيات المهنة، ص 02.

من الموقع KETAB. ONLINE.COM

²عصام مهدي محمد عابدين، موسوعة الحوكمة في الشركات والبنوك، الجزء الثاني حوكمة البنوك، دار محمود للنشر والتوزيع، القاهرة، 2021، ص 5.

من الموقع Books.google.dz

- الجمعية العامة للمساهمين: للمساهمين أو حملة الأسهم دورا هاما في مراقبة أداء الشركات بصفة عامة فبإمكانهم التأثير على تحديد توجهات البنك.¹
- مجلس الإدارة:² نظر لكثرة أعضاء الجمعية العامة للمساهمين وصعوبة قيامها بالإدارة الفعلية للبنك، فهي تنتخب أصحاب الخبرة من أعضائها للقيام بإدارة البنك وتسيير أموره داخليا وخارجيا في إطار ما يسمى بمجلس إدارة البنك.

ويتكون مجلس الإدارة من الأعضاء التالية:

- الرئيس: هو أحد أعضاء مجلس الإدارة يتم انتخابه لكي يتفرغ للأعمال الإدارية ويمثل الشركة باعتباره شخصا معنويا.
- أعضاء المجلس التنفيذي: هم أعضاء من داخل البنك مسؤولون عن إدارة الأعمال اليومية داخل البنك لما لهم من خبرة ومعرفة بطبيعة عمله.
- أعضاء المجلس غير التنفيذيين: هم أعضاء من خارج البنك لا تربطهم أي علاقة مع أعضاء البنك التي من شأنها التأثير على استقلاليتهم.
- الإدارة التنفيذية: يقوم كل من المدير التنفيذي وفريق الإدارة بإدارة الأنشطة اليومية للبنك بما يتلاءم مع السياسات التي يضعها مجلس الإدارة.³
- لجنة التدقيق والمراجعة الداخلية: تعتبر هذه اللجنة بمثابة امتداد لوظيفة أو مهمة سياسة مجلس الإدارة، فيجب أن تقوم بالتأكد من التزام البنك بأنظمة رقابية داخلية ونظم المعلومات الفعالة.⁴

2-2 المسؤوليات الخاصة بالفاعلين الخارجيين.

- التدابير الاحترازية للبنك المركزي: يلعب البنك المركزي دورا أساسيا في تفعيل وإرساء الحوكمة المصرفية وذلك من خلال إجراءات الرقابة المصرفية ووسائل الوقاية والضبط الداخلي بالقدر الذي يحقق الحماية الكافية لأصول المؤسسات المالية والمصرفية وحقوق المودعين، ويضمن سلامة مركزها المالي وتدعيم استقرارها المالي والإداري بمختلف الإجراءات الاستباقية والتحوطية لمنع تعثرها أو اعلان افلاسها.⁵

¹ سيدرة أنيسة، حوكمة البنوك ف ظل الازمة المالية العالمية الراهنة، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 04، جامعة الجزائر 03، 2013، ص 86.

² نفس المرجع السابق، ص 86.

³ ريم عمري، الحوكمة المصرفية ودورها في مواجهة الأزمات المالية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، علوم اقتصادية، جامعة أم البواقي 2017، ص 24.

⁴ نوفل سمايلي، بنك الجزائر وإرساء قواعد الحوكمة المصرفية دراسة تقييمية تحليلية للفترة (2003 - 2015)، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، المجلد 02، بدون بلد، 2016، ص 293.

⁵ نفس المرجع السابق، ص 292.

• شركات التصنيف الائتماني المعتمدة: هي مؤسسات تساعد على دعم الالتزام في السوق إذ تقوم بالتأكد من توفر المعلومات الضرورية لصغار المستثمرين الأمر الذي يزيد من درجة الشفافية في المعلومات المالية، ودعم الحماية للمتعاملين في السوق.¹

• صندوق ضمان الودائع:

يسعى صندوق ضمان الودائع المصرفية إلى تحقيق هدفين أول هدف حماية حقوق المودعين والهدف الثاني الحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك وتفاذي تعرضها للفشل أو العسر المالي، بالتبعية المحافظة على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي، ويدخل نظام التأمين على الودائع ضمن الإجراءات العلاجية التي صممت بغرض تخفيف من نتائج الأزمات.²

• المودعين: يتمثل دورهم في الرقابة على أداء الجهاز البنكي وفي قدرتهم على سحب مدخراتهم إذا رأى أن البنك أصبح يجازف ويتحمل مخاطر كبيرة.³

• وسائل الاعلام: يمكن لوسائل الاعلام أن تمارس الضغط على البنوك لنشر المعلومات ورفع كفاءة العنصر البشري ومراعاة مصالح الفاعلين الآخرين في السوق بالإضافة إلى تأثيرهم على رأس المال.⁴

• كلا من المودعين ووسائل الاعلام، شركات التصنيف الائتماني المعتمدة وصناديق ضمان الودائع تندرج ضمن دور العامة.

¹ سيدرة أنيسة، مرجع سبق ذكره، ص 91.

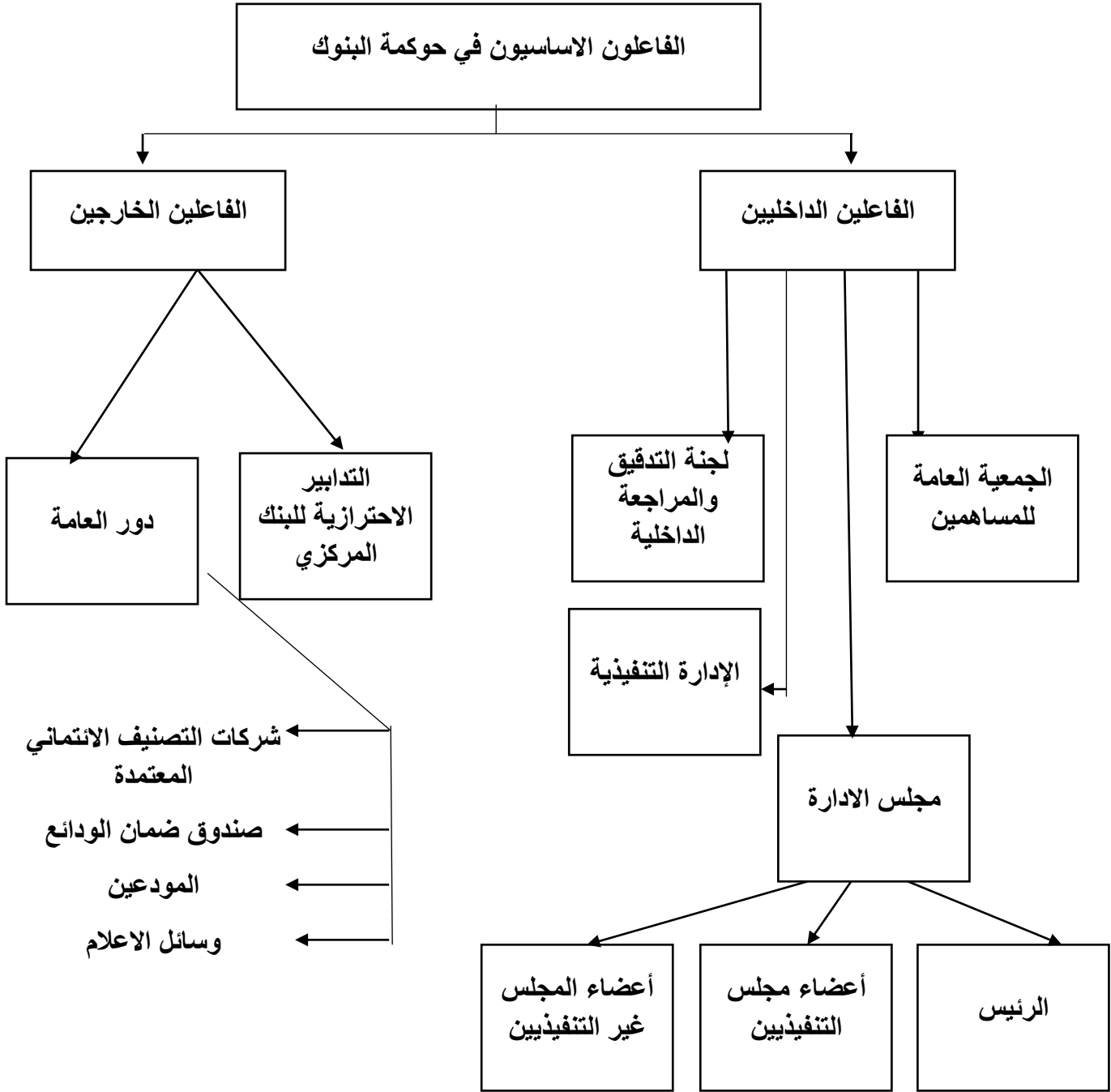
² عثمانى ميرة، أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال، مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، مالية وبنوك وتأمين، جامعة المسيلة، 2011 - 2012، ص 60.

³ أمال عياري، أبو بكر خوالد، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية - دراسة حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي، علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 6 - 7 ماي 2012، ص 8.

⁴ عثمانى ميرة، مرجع سبق ذكره، ص 60.

والشكل الموالي يوضح الفاعلون الأساسيون (الأطراف الفاعلة) في الحوكمة المصرفية.

الشكل (1): الأطراف الفاعلة في الحوكمة المصرفية.



المصدر: حفيظة قزلان، تحديات تطبيق الحوكمة في البنوك التجارية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أم البواقي، 2022، 2021، ص 17.

الفرع الثاني: أهمية وأهداف الحوكمة المصرفية.

1- أهمية الحوكمة المصرفية:

يمكن تلخيص أهمية الحوكمة المصرفية فيما يلي:

- تعتبر الحوكمة المؤسسية نظاما يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للبنوك؛
- تمثل الحوكمة المؤسسية الجيدة عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية والعكس إذا كانت الحوكمة سيئة خاصة في البنوك. فيمكن أن يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والمالي؛¹
- تحسين كفاءة أداء البنك بشكل عام وتجنب حدوث الأزمات المصرفية؛
- ضمان وجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة إدارة المصاريف أمام مساهميها مع ضمان وجود مراقبة مستقلة عن المحامين والمراجعين للوصول إلى قوائم مالية على أسس محاسبية صحيحة؛
- تحسين إدارة البنك وتجنب الوقوع في المشاكل المالية والمحاسبية؛
- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها المصارف؛
- تعمل الحوكمة على تعظيم القيمة السوقية للأسهم وتدعيم التنافسية؛
- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية وضمان تدقيق الأموال؛

- الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية، مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ القرار؛
- الحصول على مجلس إدارة قوي يستطيع اختيار مديرين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة المصرف في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية؛²

2- أهداف الحوكمة المصرفية:

• تسعى الحوكمة إلى تحقيق جملة من الأهداف: تتمثل فيما يلي؛³

- 1- حماية حقوق المساهمين ومصالحهم من خلال وضع استراتيجية الاستثمار السليمة؛
- 2- تحسين الأداء المالي للمؤسسة أو المصرف؛
- 3- تقليل المخاطر المالية والاستثمارية؛

¹ عبد الرزاق خليل، الطيب داودي، الحوكمة المؤسسية للبنوك، المكتبة الشاملة الذهبية، 2019، ص 5

من الموقع ketab.online.com

² مزيمش أسماء، شريقي عمر، الحوكمة المصرفية كآلية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر - مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 23، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018، ص 211 - 212.

³ رنا مصطفى دياب، واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين، مذكرة مقدمة لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في القيادة والإدارة، جامعة الأقصى، فلسطين، 2014، ص 36.

4- التزام الشركات بالسلوكيات الأخلاقية والممارسات المهنية السليمة والأمانة مع الالتزام بالقوانين واللوائح والضوابط الرقابية والإشرافية؛

• إضافة للأهداف السابقة إن سلطة النقد أضافت في دليل الممارسات الفضلى لحوكمة المصرفية من أجل تحقيق المزايا المرجوة منها وتتمثل هذه الأهداف في:

1- وضع إطار تنظيمي للحوكمة المصرفية استكمالاً للمتطلبات القانونية ذات الصلة؛

2- توفير إرشادات للمصارف (البنوك) حول كيفية تحقيق أفضل بالمعايير والممارسات الدولية الفضلى لإدارة المصرف؛

المطلب 02: محددات ونموذج الحوكمة الجيد في المؤسسات المصرفية.

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد للحوكمة من عدمه يتوقف على مدى توافر مجموعتين من المحددات تتمثل في محددات داخلية وأخرى خارجية وللاستفادة من المزايا التي توفرها الحوكمة المؤسسية في البنوك يجب أن يتم تطبيقها بالشكل الملائم.

الفرع الأول: محددات الحوكمة المصرفية:

تصنف إلى نوعين من المحددات وهما محددات داخلية ومحددات خارجية نصلها فيما يلي:

1- المحددات الداخلية:¹

تشمل القوانين واللوائح داخل المؤسسة وأيضاً وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة وتوزيع المسؤوليات والسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة المؤسسية (مجلس الإدارة، المساهمين، أصحاب المصالح) وذلك بالشكل الذي يؤدي إلى عدم وجود تعارض في المصالح بين هذه الأطراف.

2- المحددات الخارجية:

تشير إلى المناخ العام الاستثماري في الدولة وتشمل القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي الذي تعمل من خلاله المؤسسات وقد يختلف من دولة إلى أخرى وهي:

- القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل: قانون الشركات، قوانين رأس المال، والقوانين المتعلقة بالإفلاس والمنافسة ومنع الاحتكار.²

¹ رافع شريف دنون، ساجدة فرحان حسين، الحوكمة المصرفية وتأثيرها في التنمية الاقتصادية، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، 2015، ص 07.

² محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة المصرفية ومعاييرها، 2007 من الموقع: zip.noor.book.com ص 05.

- وجود نظام مالي جيد يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب والذي يشجع الشركات على التوسع والمنافسة الدولية.

- كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية مثل: الهيئات رأس المال والبورصات وذلك عن طريق احكام الرقابة على الشركات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشرها، وكذلك وضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم التزام الشركات.¹

- دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يتضمن تنفيذ القوانين أو القواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة.²

3- دور البنك المركزي في تعزيز الحوكمة البنكية من خلال عمل المدققين الخارجيين (محافظي الحسابات).

• عموماً يتعين على البنك المركزي اصدار تعليمات من شأنها تنظيم وتفعيل دور المدققين الداخليين والخارجيين في البنك بدءاً من تجديد مؤهلاتهم وسمعتهم الأدبية إلى طريقة تعيينهم تبعاً للإدارة العليا. كما يتعين أن تشمل هذه التعليمات مهامهم ومسؤوليتهم وعلاقتهم بالبنك المركزي بالشكل الذي يضمن حيادهم واستقلاليتهم³

• يعتبر البنك المركزي أهم فاعل خارجي يعمل على ضبط الحوكمة بالبنوك العاملة في ظل أدواته وأساليبه الرقابية والسلطات الكبيرة التي يتمتع بها مقارنة بالأطراف الأخرى⁴ ولذلك يتعين الحصول على موافقته قبل تعيين المدقق الخارجي، حيث يلتزم بتزويده بنسخ عن أي تقارير يقدمها للمصرف في اطار مهمته التدقيقية التي عين من أجلها، وللسلطة الرقابية الحق في الحصول منه على أي بيانات كما لها الحق في تكليفه بالقيام بأي مهام تراها ضرورية في المصرف المعني.⁵

- كما يتعزز ذلك من خلال القوانين التي يصدرها البنك المركزي.

الفرع الثاني: متطلبات نموذج الحوكمة الجيد في المصارف العوامل الأساسية الداعمة للحوكمة المصرفية.

نقصد بها مجموعة من العوامل الأساسية الداعمة أو المساعدة على التطبيق السليم للحوكمة المصرفية ونذكر منها ما يلي:

¹ مناور حداد، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 37، جامعة جادار عمان، الأردن، 2012، ص 166.

² محمد حسين يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 05.

³ حورية حماني، آليات الرقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها - حالة الجزائر - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، شعبة بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، 2006، ص 119.

⁴ عبد العالي محمد، دور محافظ الحسابات في تفعيل آليات حوكمة البنوك للحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 6 - 7 ماي 2012، ص 12.

⁵ نفس المرجع السابق، ص 14.

- 1- الإعلان عن الأهداف الاستراتيجية للجهاز المصرفي وللبنك وتحديد مسؤوليات الإدارة؛
 - 2- التأكد من كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم الكامل لمفهوم الحوكمة في القطاع المصرفي، وعدم وجود أخطاء مقصودة من قبل الإدارة العليا؛
 - 3- ضمان فعالية دور المراقبين وإدراكهم لأهمية دورهم الرقابي؛
 - 4- ضرورة توفر الشفافية والافصاح في كافة أعمال وأنشطة البنك والإدارة؛¹
 - 5- إصدار البنك المركزي لقواعد رقابية خاصة بالحوكمة المؤسسية تكون مقبولة ومعترف بها من جميع الأطراف؛
 - 6- ضرورة توافر مستويات ملائمة من المراجعة والفحص داخل كل مصرف؛
 - 7- يجب ان تكون لدى مجالس إدارات البنوك القناعة الكافية بأهمية هذه القواعد والضوابط فيما يساعد على تنفيذها؛
- وعليه يتضح لنا أهمية توفر عوامل ضمان سلامة المؤسسة في ممارستها وتطبيقها لأدوات وآليات الحوكمة من خلال إيجاد قواعد رقابية توفر الاستراتيجيات والسياسات، وأهمية تمتع أعضاء مجلس الإدارة للمصرف بالكفاءة والخبرة والادراك الكامل لمفهوم الحوكمة وتقديم كل الدعم اللازم لإنجاح وتعزيز معايير الحوكمة المصرفية وتوفير الرقابة الجيدة وآلياتها المناسبة وضرورة توافر الشفافية، لضمان نجاح تطبيق الحوكمة المؤسسية²

المطلب الثالث: مبادئ لجنة بازل بشأن الحوكمة المصرفية

جاءت لجنة بازل بالعديد من المبادئ أهمها مبادئ 1999، 2006، 2010، 2015، وكانت الأخيرة مكتملة لما قبلها وبالتالي سيتم التركيز عليها في هذه الدراسة.

• مبادئ الحوكمة المصرفية وفق لجنة بازل لسنة 2015

- تم تلخيص مبادئ جويلية 2015 في ثلاثة عشر مبدأ والتي نعرضها فيما يلي:
- 1- **المسؤولية الكاملة لمجلس الإدارة:** يتولى مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة على المصرف، حيث يعتبر المسؤول والمكلف الوحيد عن وضع الأهداف الاستراتيجية للمصرف ويكون ذلك في إطار مفهوم الحوكمة وتماشيا مع الثقافة المصرفية السائدة.³

¹ ريس مبروك وآخرون، الحوكمة المصرفية كآلية لمواجهة الفساد الإداري مع الإشارة الى حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري في الوطن العربي مع الإشارة الى تجارب دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص 07.

² رنا مصطفى دياب، مرجع سبق ذكره، ص ص 30 - 31.

³ شريفة بوعبيدة، دعائم الحوكمة وفعاليتها في تحسين الأداء المصرفي، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد (2)، العدد 03، جامعة البليدة (2)، جوان 2018، ص 249.

- 2- **تركيبة وكفاءة مجلس الإدارة:** يجب أن يمتلك الأعضاء المجلس الإدارة المقومات والمؤهلات اللازمة التي تمكنهم من أداء المهام إليهم كما يجب أن يكونوا مدركين تماما لدورهم في مجال الرقابة والحوكمة إضافة الى تمتعهم بالقدرة على اصدار القرارات المناسبة فيما يتعلق بمختلف الأنشطة التي يمارسها البنك.¹
- 3- **القواعد والممارسات الخاصة بمجلس الإدارة:** على مجلس الإدارة أن يحدد من أجل مهامه الخاصة قواعد وممارسات للحوكمة تكون ملائمة لطبيعة هذه المهام، ويجب أن يحوز على الوسائل اللازمة التي تمكنه من الامتثال لهذه الممارسات ولضمان فاعليتها يتوجب على مجلس الإدارة أن يقوم بنشرها بصفة دورية.²
- 4- **الإدارة العليا:**³ تخضع الإدارة العليا لرقابة واشراف مجلس الإدارة، كما يجب عليها أن تعمل على ضمان تنفيذ وتسيير أنشطة البنك، بما يتوافق ويتلاءم مع كل من استراتيجية الاعمال ونزعة المخاطر والسياسات الأخرى المعتمدة من قبل المجلس.
- 5- **هياكل المجموعة:**⁴ يتحمل مجلس الإدارة للشركة الام المسؤولية التامة على أنشطة المجموعة التابعة لها، كما يكلف بوضع إطار خاص بالحوكمة يكون واضحا ومتوقفا مع الهيكل التنظيمي للشركة، كما يجب أن يتلاءم مع نشاط ومخاطر المجموعة والشركات التابعة لها، كما يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا معرفة وإدراك هيكل المجموعة والمخاطر التي يمكن أن تشكلها له.
- 6- **وظيفة إدارة المخاطر:**⁵ على كل بنك أن تتوفر على مستواه وظيفة لإدارة المخاطر تكون مستقلة فعالة، وتحت وصاية مدير إدارة المخاطر، مع حصول هذه الوظيفة على المكانة الملائمة لها والمحافظة على استقلاليتها بالإضافة الى توفير الموارد الضرورية لها كما يمكن أن تلجأ إلى مجلس الإدارة عند الضرورة.
- 7- **رصد متابعة ومراقبة المخاطر:**⁶ يجب على البنوك رصد ومتابعة ومراقبة المخاطر بصفة دورية، حيث نجد أن درجة تعقيد البنية التحتية للبنك الخاص بإدارة المخاطر والرقابة الداخلية تكون ملزمة بمواكبة جميع التغيرات والتطورات الحاصلة على كل من مستوى بيانات المخاطر الداخلية للبنك بالإضافة للمخاطر الخارجية ومخاطر القطاع.
- 8- **التبليغ عن المخاطر:**⁷ يستوجب على البنك توفير إطار فعال لحوكمة المخاطر من خلال تصميم نظام اتصال داخلي قوي وفعال حول جميع المخاطر وذلك بين مختلف أقسام البنك ومن خلال تقديم التقارير إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا.

¹ اللجنة العربية للرقابة المصرفية، مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية، صندوق النقد الدولي، أبو ظبي، 2017، ص 19

² شريفة بوعبيدة، مرجع سبق ذكره، ص 249.

³ نفس المرجع السابق، ص 249.

⁴ اللجنة العربية للرقابة المصرفية مرجع سبق ذكره، ص 25.

⁵ بونيهي مريم، الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد

15، المجلد 02، 2016، ص 222.

⁶ نفس المرجع السابق، ص 22.

⁷ اللجنة العربية للرقابة المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 34.

- 9- الامتثال:¹ يتولى مجلس الإدارة البنك مسؤولية الاشراف على إدارة المخاطر عند عدم امتثاله للقوانين التي تنظم النشاط البنكي، وعليه ينبغي للمجلس انشاء وظيفة الامتثال في الهيكل التنظيمي باعتبارها الخط الدفاعي الثاني ضد المخاطر، لمتابعة مدى توافق البنك مع القوانين المعمول بها، ومع السياسة الداخلية للبنك، والابلاغ واعداد التقارير اللازمة.
- 10- المراجعة الداخلية:² تمثل وظيفة المراجعة الداخلية الخط الدفاعي الثالث للبنك، ويجب عليها أن تعمل على مساعدة الإدارة العليا ومجلس الإدارة على تطوير إطار فعال للحوكمة وتقوية المركز المالي للبنك على المدى الطويل.
- 11- نظام التعويضات:³ ان تصميم نظام التعويضات وهيكل الأجور والمكافئات الخاصة بالموظفين عليه أن يساهم في إرساء نظام حوكمة جيدة وإدارة محكمة لمخاطر البنك ولهذا على مجلس الإدارة عدم اهمال نظام التعويضات، ويجب عليه التطوير والمتابعة الدائمة لهذا النظام.
- 12- الإفصاح والشفافية:⁴ حتى تكون هناك حوكمة مصرفية فعالة يجب أن تتسم بالإفصاح والشفافية الكاملة، اتجاه كل من المساهمين المودعين أصحاب المصالح المشتركة وكافة الأطراف المتداخلة في السوق.
- 13- دور السلطات الإشرافية:⁵ ينبغي للسلطات الإشرافية أن تقوم بتقديم التوجيهات والاشراف على الحوكمة المصرفية، وهذا من خلال اجراء تقييمات واضحة وإجراءات تنظيمية مع مجلس الإدارة، والإدارة العليا، كما تتطلب القيام ببعض التحسينات عند الضرورة ومشاركة المعلومات المتعلقة بالحوكمة مع السلطات الإشرافية.

¹ عمر بلمصطاوي، جميلة بن طيبة، حوكمة البنوك كآلية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية، ملتقى الوطني الافتراضي حول حوكمة التنمية في افريقيا، جامعة بومرداس، 10 فيفري، 2021، ص 213.

² شريفة بوعبيدة، مرجع سبق ذكره، ص 250.

³ اللجنة العربية للرقابة المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 37.

⁴ عمر بلمصطاوي، جميلة بن طيبة، مرجع سبق ذكره، ص 213.

⁵ نفس المرجع السابق، ص 213.

المبحث الثاني: نظرة شاملة عن التنمية الاقتصادية

- احتلت التنمية الاقتصادية مكانا مرموقا لدى الاقتصاديين، وقد تطور مفهومها منذ الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا نتيجة للتغيرات الحاصلة في اقتصاديات العالم، بعد أن كانت تحظى باهتمام ضئيل من جانب علماء الاقتصاد قبل 1954، أي أن العديد من دول العالم أصبحت تحاول تحقيق والوصول إلى درجة أعلى من الرفاهية الموجودة لدى المواطنين.

ولي الامام بموضوع بحثنا ومعرفة العلاقة بين كل من الحوكمة المصرفية والتنمية الاقتصادية تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب:

المطلب الأول: الاتجاهات النظرية للتنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: مقاييس ومتطلبات التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: علاقة الحوكمة المصرفية بالتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: اتجاهات النظرية للتنمية الاقتصادية.

سيتم التطرق في هذا المطلب الى مختلف التعريفات الموضحة لمفهوم التنمية الاقتصادية مع ذكر أهميتها وأهداف التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وأبعادها:

1- مفهوم: تعددت تعاريف التنمية الاقتصادية وسنتطرق الى بعض منها فيما يلي:

*التنمية الاقتصادية: "هي عبارة عن عملية يتم من خلالها الشراكة بين القطاع الحكومي وقطاع الأعمال بالإضافة الى القطاع غير الحكومي بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل والقدرة على تحسين نصيب الفرد من الناتج المحلي أي التأثير على مؤشرات التنمية الاقتصادية بشكل كلي"¹

*وأيضاً عرفت بأنها: "عملية يزداد فيها الدخل القومي الحقيقي لمجتمع معين خلال فترة زمنية طويلة"².

¹ صدام يوسف جميل دغش، أثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن، مذكرة للحصول على درجة الماجستير، اقتصاد المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2019، ص 31.

² قيس عماد أحمد العدوان، أثر التبادل التجاري على التنمية الاقتصادية، مذكرة للحصول على درجة الماجستير، جامعة آل البيت، الأردن، 2018، ص 11.

*وتعرف كذلك : "إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير البنين وهيكل الاقتصاد القومي وتهدف الى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث تستفيد منها الغالبية العظمى من الافراد".¹

*كذلك : "تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن اجراء عديد من التغييرات في كل من : هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة الى تحقيق عدالة اكبر في توزيع الدخل القومي، أي احداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء".²

*وعرفت أيضا : "بأنها تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة ورفع مستويات الإنتاج من خلال انماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل وبصفة عامة هي العملية التي من خلالها تحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي".³

• من خلال التعاريف السابقة نستخلص مفهوم للتنمية الاقتصادية: "التنمية الاقتصادية عملية لا تتضمن التغير الكمي والمتمثل في زيادة نصيب الفرد من الدخل الإجمالي فقط وانما تمتد لتشمل التغيير النوعي والهيكلية وتطوير هيكل وبيان الاقتصاد بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتلبية حاجات الأفراد وتحسين نوعية حياتهم".

- الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

• يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن النمو حيث أن⁴

- التنمية الاقتصادية: تشير الى مساعي التدخل في السياسات بهدف ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص.

- النمو الاقتصادي: يشير الى ظاهرة الإنتاجية في السوق والارتفاع في معدل الإنتاج المحلي الإجمالي. وعليه يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو أحد جوانب عملية التنمية الاقتصادية.

2- أبعاد التنمية الاقتصادية:

- لتنمية أبعاد متكاملة تتضمن بعد اقتصادي اجتماعي وبيئي تتمثل فيما يلي:

¹ أحمد حسين المشهراوي، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية، مذكرة رسالة ماجستير، إدارة أعمال، جامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2003، ص 35.

² محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف، مصر، 2008، ص 82.

³ شلابي عمار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان جديد للتنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار - عنابة - (2010 - 2011) ص 293.

⁴ نور الدين شيوخ، التنمية الاقتصادية واقتصاديات لتنمية، محاضرات لطلبة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تبسة، 2020، ص 8.

البعد الاقتصادي:¹

- يتضمن هذا البعد ضرورة إعادة الإصلاح الاقتصادي في المجتمع بشكل صحيح لتحقيق أفضل مستوى معيشة لأفراده وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.
- كما يتضمن ذلك إيقاف تبديد الموارد الطبيعية سواء من خلال اجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبدد للطاقة عبر تحسين مستوى الكفاءة واحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة أو تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي.

البعد البيئي:²

- يجب على هذا البعد أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، تجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي ونتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية.

البعد الاجتماعي:³

- يتضمن هذا البعد تحقيق العدالة في التوزيع وايصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم الى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية.

الفرع الثاني: أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية.

1- أهمية التنمية الاقتصادية:

- التنمية الاقتصادية وسيلة ضرورية لتقليل الفجوة الاقتصادية والتنمية بين الدول النامية والمتقدمة. حيث هناك عدة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية ساعدت على زيادة حدة هذه الفجوة من بينها التبعية للخارج، ضعف البنية الزراعية والصناعية، نقص رؤوس الأموال انتشار البطالة وارتفاع نسبة الأمية...
- كما أن التنمية الاقتصادية تعد أداة ووسيلة للاستقلال الاقتصادي، حيث بمجرد حصول القطر المتخلف على الاستقلال السياسي لا يترتب عليه انقضاء حالة التبعية هذه بل أن التعامل التكنولوجي ونوع المشروعات التي تقيمها الدول المتخلفة بعد استقلالها وهنا يستلزم التخلص من التبعية، بتغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، أي احداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدول استغلالاً صحيحاً.⁴

¹مدحت أبو النصر، التنمية المستدامة، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى 2007، ص 103.

²العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات التنمية المستدامة، شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس - سطيف - 2010، 2011، ص 25.

³باتر محمد على وردم، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص 189.

⁴خيارى ميرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة نيل شهادة ماجستير في علوم اقتصادية، كلية علوم اقتصادية، جامعة أم البواقي، 2013، ص 38.

- الى جانب ما سبق فإن تنمية الاقتصاد تعمل على تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال زيادة دخول هؤلاء الأفراد وتوفير فرص العمل، وبالتالي سينعكس ذلك على المستوى الصحي والتعليمي لهم، كما تعمل على توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع بالكميات والنوعيات المناسبة.
- أما على المستوى الاقتصادي الكلي فتعمل التنمية الاقتصادية على تحسين الناتج المحلي وتحقيق التطور الاقتصادي المنشود.¹

2- أهداف التنمية الاقتصادية:

- تسعى الدول الى هذه الأهداف من تطبيق خطط التنمية والتي تتلخص فيما يلي:
- **زيادة الدخل القومي**²: تعد الزيادة في الدخل القومي من أهم الأهداف وأولها ويعود ذلك إلى أن الدول تقوم بعملية التنمية الاقتصادية بغرض أساسي وهو رفع مستوى المعيشة والفقير وزيادة نمو عدد السكان فيها.
- رفع مستوى المعيشة يعد من الضروريات الأساسية.
- تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمع.³
- تقديم التمويل اللازم للقاعات الاقتصادية: أي يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية الى توسيع قاعدة هيكلية انتاجية.
- تهدف كذلك الى المساهمة في حل مشكلة أساسية تعاني منها الدول النامية، تتمثل في ضعف التنسيق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وتساعد على التعرف على احتياجات هذه القطاعات تمهيدا لتنميتها.⁴
- توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية.
- الابتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية التي قد تؤدي الى حالات اقتصادية غير مرغوبة كالركود الاقتصادي أو التضخم.⁵

¹ صدام يوسف جميل دغش، مرجع سبق ذكره، ص 32.

² أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهيّة والاقتصاديّة، مصر، القاهرة، طبعة (1)، 2014، ص 25.

³ صدام يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 34.

⁴ أحمد حسين المشهراوي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

⁵ خياري ميرة، مرجع سبق ذكره، ص 39.

المطلب الثاني: مقاييس ومتطلبات التنمية الاقتصادية.

سيتم التطرق في هذا المبحث الى مقاييس التنمية الاقتصادية كما سندكر متطلباتها أو عناصر

1-مقاييس التنمية الاقتصادية:¹

_لابدا من وجود مقاييس معينة تقف على مستويات الإنجاز والتنمية المحرر من قبل البلدان المختلفة، فقد تطورت هذه المقاييس المستخدمة وفيما يلي نبذة عنها :

1-1/ الناتج القومي الإجمالي: (GNP): ان هذا المقياس يجب أن يستبعد التغيرات الحاصلة في الأسعار (أي أن يكون سعر ال GNP ثابتة). ويؤخذ على هذا المقياس أنه لا يأخذ نمو السكان بالاعتبار، كما أنه لا يعكس التكلفة التي يتحملها المجتمع من جراء التلوث أو التصنيع ولا يعكس توزيع الدخل بين فئات السكان إضافة الى الصعوبات مفاهيمية في قياس الدخل.

2-1/ الناتج القومي الفرد: أصبح مقياس التنمية هو حصول زيادة في ناتج الفرد لفترة معينة طويلة وهنا يتعين أن يكون معدل نمو الناتج القومي الإجمالي أكبر من معدل زيادة السكان لكي تتحقق في زيادة الناتج القومي للفرد، ومن جهة أخرى فيمكن أن يزداد الفقر رغم زيادة الناتج القومي إذا ما ذهب الجزء الأكبر من الدخل الى الفئة محدودة من الأغنياء وقد بينت الدراسات أن عدم المساواة في الدخل قد ازدادت في البلدان المختلفة اقتصاديا.

3-1/ الحاجات الأساسية:

اتجه المفكرون الى استخدام مقاييس اشباع الحاجات الأساسية بعد الانتقادات التي وجهت الى مقاييس دخل الفرد، ثم تبني هذا المقياس في المؤتمر العالمي للتشغيل سنة 1976، في حين أن الهند كانت قد تبنته في خطتها الخماسية لأول مرة سنة 1974 أي سنتين قبل تبني هذا المفهوم من قبل منظمة العمل الدولية، ويؤكد هذا المفهوم على ضرورة توفير الغذاء والماء والسكن والخدمات الصحية (أي الحاجات الأساسية للفرد)، ومن هذا أصبح مقياس الفقر أو التنمية هو مقدار لإشباع الحاجات الأساسية للسكان وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية.

4-1/ المؤشرات الاجتماعية:²

تم تبني هذا المقياس ليعكس الخدمات الصحية ومستوى التغذية والتعليم والمياه الصالحة للشرب والسكن والتي تمثل مؤشرات اجتماعية في حياة الأفراد ومستوى الرفاهية لهم.

¹قنادزة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة نيل شهادة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2018، (ص 65-68)

²شورش قادر علي رشيد، دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية (دراسة تجرية البنوك في إقليم كوردستان - العراق)، مذكرة ماجستير، جامعة السودان، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، سنة 2011، ص 53.

لكن المشكلة التي يواجهها هذا المؤشر تكمن في تركيب الرقم القياسي للرفاهية ومكوناته والأوزان لكل من هذه المؤشرات الاجتماعية وهناك مقياسين يتبلورن حول هذا المؤشر وهما: مقياس نوعية الحياة، ومؤشر التنمية البشرية الذي طوره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أ- **مؤشر نوعية الحياة:** من المؤشرات المعروفة هي محمول "P.Morris" لتطوير مقياس جديد للتنمية وهو مقياس نوعية الحياة المادية: يتكون من ثلاث مكونات وهي: وفيات الأطفال، توقع الحياة عند السنة الأولى للطفل، والكتابة عند العمر 15 سنة، يقيس لنا هذا المؤشر مقدار الإنجاز المتحقق لإشباع الحاجات الأساسية ورفع مستوى الرفاهية للسكان ويؤخذ متوسط المكونات الثالث كل واحد منهم يحمل وزن 33% (أوزان متساوية). ويقيس هذا المؤشر انجاز البلد في مجال التنمية في واحد الى مئة.

ب- مؤشرات التنمية البشرية: HDI

- إن آخر المحاولات الطموحة لتحليل أوضاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل من البلدان المتقدمة والنامية بشكل منظم وشامل جاء من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال تقاريره السنوية المعروفة بتقارير التنمية البشرية، بدأ في 1990 في بلورة الرقم القياسي للتنمية البشرية كما هو الحال مع مقياس نوعية الحياة السابق ذكره، فإن هذا المقياس يحاول أن يرتب جميع البلدان على مقياس يبدأ بالصفير وهي المرتبة الأدنى وينتهي بواحد وهي المرتبة الأعلى في مقياس التنمية البشرية.

• يستند هذا المقياس على 3 أهداف من أهداف التنمية:

- طول فترة الحياة تقاس بتوقع الحياة عند الولادة
- المعرفة وتقاس بمعدل موزون من تعليم الكبار (يمثل ثلثي) ومتوسط سنوات الدراسة (يمثل الثلث الباقي)
- مستوى المعيشة يقاس بمعدل دخل الفرد الحقيقي المرجح بمعدل القوة الشرائية لكل بلد ليعكس تكلفة المعيشة.¹

2 متطلبات التنمية الاقتصادية (عناصرها) :

تكمن عناصر التنمية الاقتصادية في مجموع المتطلبات أو المستلزمات التي يجب الاهتمام بها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ونذكر منها ما يلي:

1-2 / تراكم رأس المال:

- يؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية، ويتم تحقيق تراكم رأس المال من خلال عملية الاستثمار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية بحيث من خلالها يتم توفير الموارد لأغراض الاستثمار، بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك.¹

¹ زعفران منصورية، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية، محاضرة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، بدون سنة، (ص، 3، 5).

- إن جوهر تراكم رأس المال يكمن في حقيقة أن مثل هذا التراكم يعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع ويمكنه من أن يحقق معدل عالياً للنمو.²

2-2/ الموارد الطبيعية:

- تعرف الموارد الطبيعية بأنها كل العناصر الأصلية التي تؤلف الأرض وتعرف الأمم المتحدة الموارد الطبيعية على أنها: "أي شيء وجدته الإنسان في بيئته الطبيعية والتي ربما يستغلها لمنفعته" وتشمل هذه الموارد الصخور التي تحتوي على خامات المعادن ومصادر الطاقة والمنتجات المفيدة الأخرى ولهذه الموارد أهمية خاصة في مرحلة النمو الاقتصادي ذلك أن البدء بعملية تكوين رأس المال تتطلب بالضرورة أن يكون البلد في وضع يجب أن ينتج فائضاً.³

2-3/ الموارد البشرية:

- تعني القدرات والمواهب والمعرفة لدى الأفراد والتي يمكن أو يحتمل أن تكون أو ينبغي أن تكون قابلة للاستخدام في إنتاج السلع أو أداء الخدمات النافعة لذلك.
- إن الموارد البشرية تلعب دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية، ويأتي ذلك من أن الإنسان غاية التنمية ووسيلتها وكون الإنسان غاية التنمية، فإن الهدف النهائي لها يتمثل في رفع مستوى معيشة الإنسان عن طريق الارتقاء بمستوى دخله الحقيقي ورفع مستوى نواحي حياته الأخرى وذلك من خلال زيادة الإنتاج وتطويره وضمان توزيعه بصورة عادلة أما كون الإنسان وسيلة التنمية فيأتي من أن عملية التنمية توضع وتتدفق وتعطي ثمارها من خلال النشاط الإنساني وأنه من المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم ومنفذ لها وبالتالي كمنتفع منها.⁴

• 2-4 التكنولوجيا:

- تعرف التكنولوجيا بوصفها معرفة عملية منظمة تأسس على التجربة أو على النظرية العلمية التي تعزز قدرة المجتمع على إنتاج السلع والخدمات إذا أنها تساهم في زيادة الإنتاج عندها تتجسد التحسينات في السلع الرأسمالية وهناك من التكنولوجيا ما يتجسد في البشر ويأخذ شكل مهارات متحسنة بالنسبة للعمل والإدارة.⁵

¹ جمال منصر، الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثارها على التنمية، محاضرة جامعة قلمة، بدون سنة، ص 46.

² خياري ميرة، مرجع سبق ذكره، ص 37.

³ جمال منصر، مرجع سبق ذكره، ص 46.

⁴ بن سعيد لخضر، متطلبات التنمية الاقتصادية وضرورة اقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (09)، العدد (09)، الجزائر جامعة سيدي بلعباس، ص 59.

⁵ هدى عبد الحميد علي، اقتصاد التنمية من النظريات إلى الاستراتيجيات والسياسات التنموية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم

السياسية، المجلد (19)، العدد (02)، مصر. متوفر على الموقع: jBSA.jOURNALS.ekB.eg

المطلب الثالث: علاقة الحوكمة المصرفية بالتنمية الاقتصادية.

- من خلال هذا المطلب سيتم التطرق لمعرفة كيفية تأثير الحوكمة المصرفية بالتنمية الاقتصادية وكيف تتأثر التنمية الاقتصادية بالحوكمة المصرفية والعلاقة التي تجمعهم من خلال ما يلي:

الفرع الأول: علاقة الحوكمة الجيدة بالتنمية الاقتصادية:

- يرى البعض من وجهة نظر المنظمات الدولية وخاصة المالية منها مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تركز على التطوير الإداري والاقتصادي للدول فتركز على الجانب الاقتصادي والتقني للمفهوم، ففي تقرير البنك الدولي عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تبين أن الفجوة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين دول المنظمة والدول الأفضل أداء حول العالم يعود الى الفجوة المستمرة في نوعية الحوكمة، فالحوكمة الضعيفة تديم الهوة في التنمية.

وأضاف نفس التقرير أن ضعف الحوكمة في المنطقة ساهم في ضعف النمو إذ لم يتجاوز متوسط النمو الاقتصادي السنوي للفرد بها منذ عام 1980 بنسبة 0.8% كما أن الدراسات المعمول في هذا الشأن تؤكد على وجود علاقة قوية بين التنمية الاقتصادية واعتماد مبادئ الحوكمة الجيدة إذا أن المؤسسات هي المحدد الأساسي للأداء العالي للاقتصاد وأن نوعية الحوكمة مهمة جدا في النمو الاقتصادي خاصة في المدى الطويل.¹

- فالحوكمة الضعيفة تعني انتشار الفساد حيث أصبح الفساد والتصدي له محور اهتمام التنمية منذ منتصف التسعينات وتطور هذا الاهتمام، أكد البنك الدولي على أن السيطرة على الفساد يعتبر هدفاً أساسياً لخفض الفقر وتحقيق مستوى مرتفع من التنمية لان انتشار الفساد يؤثر على التنمية من خلال إساءة تخصيص الموارد والافتقار إلى الشفافية والتي بدورها يمكن أن تخفض من نوعية الخدمات المقدمة، فتطبيق الحوكمة عموماً يؤدي إلى زيادة الكفاءة في تقديم الخدمات وبالتالي خلق جو من المنافسة.²

الفرع الثاني: دور الحوكمة المصرفية في تحقيق التنمية الاقتصادية:

لقد أثبتت التطورات الاقتصادية في البلدان المختلفة أن للنظام البنكي دور كبير في احداث التنمية الاقتصادية وتأكدت هذه الأهمية من خلال ما قدمه هذا النظام من خدمات بما أن الطلب على الخدمات النظام البنكي عموماً هو طلب مشتق من حاجة التنمية الاقتصادية، ولهذا يمكن القول أنه كلما اتسعت حدود التنمية كلما زادت الحاجة إلى وجود نظام بنكي وعملية التنمية نفسها التي أساسها قدرة هذا النظام على تحويل الأموال من القطاعات التي

¹ رزقي محمد، ميهوب مسعود، أثر الحوكمة الجيدة على النمو الاقتصادي خارج المحرقات في الجزائر، خلال الفترة (1997 - 2017)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد (19)، العدد (01)، جامعة سطيف 1، ص ص (55 - 57).

² عزة محمد حجازي، أثر الحوكمة الجيدة على التنمية البشرية في الدول النامية (حالة الدول العربية)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد (12)، العدد (15)، جامعة حلوان (مصر)، 2016، ص ص (11 - 12).

تعجز عن وضعها في الاستخدام التنموي إلى تلك القدرة إلى ذلك وعليه فإن حجم القروض البنكية التي تقدمها البنوك التجارية إلى قطاعات الاقتصاد الوطني تؤثر تأثيراً محسوساً على عملية التنمية الاقتصادية.¹

إن التطبيق الجيد للحوكمة في البنوك يؤدي إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد المالية، وجذب المزيد من رؤوس الأموال المحلية والخارجية والتي تعزز نمو المؤسسات وزيادة تنافسها في أسواق المال العالمية، بالإضافة إلى تجنب حدوث الالتزامات المالية والتي غالباً ما تفرض تكاليف اقتصادية واجتماعية مرتفعة كما أن تطبيق مبادئ الحوكمة من إفصاح وشفافية المعلومات المالية المنشورة واعتماد المعايير المحاسبية الدولية من شأنه أن يعزز ثقة المستثمرين في الداخل والخارج بحيث يسمح لهم باتخاذ القرار السليم حول الاستمرار في الاستثمار من عدمه، وعليه تبرز أهمية الحوكمة البنكية من الناحية الاقتصادية في كونها.²

- أداة وقائية لتجنب الانهيارات المالية بحيث تساعد على استقرار الأسواق المالية فقصور نظم إدارة البنوك وضعف الرقابة ينعكس على أدائها ويؤدي إلى تفاقم المشكلات خاصة في علاقتها مع المؤسسات الاقتصادية الأخرى.

- أسلوب لجذب المدخرات والاستثمارات المحلية أو الأجنبية بحيث يساعد في الحد من هروب رؤوس الأموال وازدياد فرص التمويل فضلاً عن إمكانية الحصول على مصادر مالية جديدة بتكلفة منخفضة.

- تبرز أهمية الحوكمة عند تطبيق نظام الخصخصة وذلك لضمان كفاءة عمليات الخصخصة وتوجيهها إلى الاستخدام الأمثل لضمان حقوق المستثمرين وحملتهم الأسهم.

• كما يمكن تلخيص الدور الذي تؤديه حوكمة المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية في النقاط التالية.³

- تنمية الاستثمار وتشجيع الطلب الاستثماري وهذا يؤدي إلى نمو وتطور الطلب الاستهلاكي مما ينعكس على نمو وزيادة العرض أو الإنتاج وبالتالي زيادة وتيرة الاقتصاد وتحريك عجلة النمو التي تساهم في زيادة الدخل الناتج عن تحسين مستوى التوظيف؛

- زيادة الاستثمار ورفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق مزيد من الوظائف؛

- محاربة الفساد بكل أشكاله مما يساهم في تحقيق العدالة وذلك لأنها توفر آليات تعمل على تصدي لإساءة استخدام السلطة والنفوذ وهدر المال العام، كما تعمل على تقييم السياسات وتصحيحها؛

- يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة إلى تحسين أداء المؤسسات وبالتالي خلق ثروة أكبر؛

¹ خاوي محمد، دور حوكمة البنوك في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، خلال الفترة 2003 - 2013، مذكرة ماجستير،

تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف 1، 2016/2015، ص 42.

² ثامر علي النويران، حوكمة الشركات كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، مجلد (04) العدد (2)، جامعة الوادي، 2019، ص ص 339 - 342.

³ شفاق ابتسام فاطمة الزهراء، دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة، المجلة المتوسطة للقانون والاقتصاد، المجلد (4) العدد (2)، 2019، ص (80 - 85).

- تسمح بتكوين علاقات أفضل مع كل الأطراف المعنية من المساهمين ومؤسسات اقتصادية وغيرها، مما يساعد على تحسين العلاقات الاجتماعية وعلاقات العمل،
- تعزيز دور السلطة التشريعية في سن القوانين للحد من انتشار الفساد وتبيض الأموال وتحويل الأموال نحو الخارج؛
- حرية تداول المعلومات المالية يضمن مساءلة ومحاسبة القائمين على الشأن العام؛

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

في هذا المبحث سيتم التطرق لبعض من الدراسات السابقة الخاصة بالحوكمة المصرفية والتنمية الاقتصادية مع استخراج أهم النتائج والاهداف المتوصل لها في كل دراسة وصولا لقيمة المضافة الخاصة بهذا البحث.

وعليه سيتم تقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب حيث:

المطلب الاول: دراسات محلية.

المطلب الثاني: دراسات عربية.

المطلب الثالث: القيمة المضافة.

المطلب الأول: الدراسات المحلية.

في هذا المطلب سيتم التطرق للدراسات السابقة الخاصة بالجزائر فقط

-الدراسة الاولى: (دراسة حسناوي محمد الأمين، بن إسماعيل محمد رفيق 2014 - 2015)، حول دراسة الحوكمة ودورها في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أدرار.

❖ إشكالية الدراسة: ما هو دور الحوكمة في التأثير على التنمية الاقتصادية؟

هدفت الدراسة ونتيجة للاهتمام المتزايد بموضوع الحوكمة لتسليط الضوء على الدور الذي تؤديه الحوكمة لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التطرق لمفهوم الحوكمة والمبادئ التي تركز عليها ومن ثم ابراز دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

توصلت هذه الدراسة الى نتيجة أنه هناك تأثير لحوكمة على العديد من النواحي الاقتصادية وخاصة في المؤسسات التي تعتمد على هذا الأسلوب، الحوكمة انعكاس لمعايير وقواعد مكتوبة للتسيير تترجم لنا بشفافية أنشطة المؤسسة ومراقبة كافية لأدائها.

-الدراسة الثانية: (دراسة عمر بلمصطفاوي، جميلة بن طيبة 2021)، حول حوكمة البنوك كآلية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني الافتراضي حول حوكمة التنمية في افريقيا، جامعة بومرداس.

❖ إشكالية الدراسة: كيف يمكن للحوكمة في البنوك أن تلبى متطلبات التنمية الاقتصادية؟

هدفت الدراسة للتعرف على مفهوم الحوكمة في المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات البنكية بصفة خاصة، وهذا راجع للتغيرات والتطورات المتسارعة التي تشهدها البيئة الداخلية والخارجية لهذه المؤسسة، بحيث أصبح لازما عليها تبني مبادئ الحوكمة حتى تتمكن من زيادة كفاءتها وتحسين استغلالها للموارد المتاحة.

• تم استخلاص مجموعة من النتائج أهمها:

- الحوكمة البنكية تلعب دورا محوريا في تنشيط البعد الاقتصادي للتنمية.
- تعتبر الحوكمة البنكية مطلبا ملحا في ظل التغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية وانفتاح المجتمعات على ثقافة الآخر.
- تعتبر الحوكمة في البنوك نظاما مناعيا وقائيا يهدف الى تعزيز كفاءة هذه البنوك.

المطلب الثاني: الدراسات العربية.

- في هذا المطلب سيتم التطرق للدراسات السابقة الخاصة بالدول العربية المختلفة.
- الدراسة الاولى:(دراسة مناور حداد 2012)، حول دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 37، جامعة جادار، عمان الأردن.

❖ إشكالية الدراسة: ما دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية؟

- هدفت الدراسة لمعرفة كفاءة كل أسلوب من أساليب القياس ومفهوم المحافظة على رأس المال في ظل التغير المستمر للأسعار وذلك من خلال التطبيق العملي لأساليب القياس المعروفة في المحاسبة والمالية ومناقشة النتائج المتوصل اليها.
- حيث توصلت الى مجموعة من النتائج من بينها وأهمها، وجود الشفافية وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكل جيد وسليم والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية، تؤدي الى سلامة الجهاز المصرفي وتقليل من المخاطر التي ممكن ان تتعرض لها المصارف.

- الدراسة الثانية:(دراسة رافع شريف ذنون/ ساجدة فرحان حسين 2015)، حول الحوكمة المصرفية وتأثيرها في التنمية الاقتصادية، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

❖ إشكالية الدراسة: ما مدى تأثير الحوكمة المصرفية على التنمية الاقتصادية؟

- هدفت الدراسة لتعرف الحوكمة المصرفية وكيف تؤثر الحوكمة على التنمية مع التعرف على مختلف قواعد ومبادئ أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة بالمؤسسات الاقتصادية والمصرفية وأهمية تطبيق مبدأ الحوكمة فيها.
- توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: أن تطبيق الحوكمة أمر ضروري لإيجاد نظام رقابي محكم وموحد يمكن أن يساهم في إدارة المخاطر المصرفية وتوزيع الصلاحيات بين مختلف الأطراف للمشاركة والحد من المخاطر، وأن للمؤسسات المصرفية فرصة أفضل لتعبئة الموارد ورؤوس الأموال، بالتالي التمكن من تخفيض رأس المال وفي نفس الوقت تسريع تكوينه وتحقيق النمو والإنتاجية الاقتصادية.

- الدراسة الثالثة:(دراسة محمود أحمد المتيم، أماني صلاح محمود المخرنجي 2022)، حول دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية في الصين ومصر، جامعة مصر، 2022.

❖ إشكالية الدراسة: ما دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية في الصين ومصر؟

- هدفت الدراسة لمقارنة دور حوكمة الشركات على التنمية الاقتصادية في كلا من الصين ومصر، وذلك من خلال نموذج قياسي يتضمن استخدام المتغير السوري للصين ومصر معا من أجل زيادة كفاءة النتائج.

حيث تم التوصل الى مجموعة من النتائج لكليهما:

- وجود أثر إيجابي لمؤشرات الحوكمة على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لكل من الصين ومصر، وكذلك وجود أثر إيجابي لمؤشرات الحوكمة على الانفاق الاستهلاكي الحوكمي العام في كل منهما.

المطلب الثالث: القيمة المضافة

تأتي هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة، التي تناولت موضوع الحوكمة المصرفية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتحاول إلقاء الضوء على مدى التزام الجزائر بتطبيق المبادئ الأساسية للحوكمة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الجزائر تعاني من فقدان آليات الرقابة وانعدام الشفافية وبالتالي انتشار الفساد.

كما أبرزت هذه الدراسة العلاقات الموجودة بين الحوكمة المصرفية الجيدة والتنمية الاقتصادية.

وما يميز دراستي عن الدراسات السابقة أن هذه الدراسات شملت تحليل مؤشرات التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم، معدل نصيب الفرد) خلال الفترة (2003-2021) في الجزائر وكيفية تأثرهم بحكومة المصارف.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا المبحث للحوكمة المصرفية والتنمية الاقتصادية ومعرفة العلاقة الموجودة بينهما، حيث اهتمت معظم المنظمات الدولية بمبادئ الحوكمة وكيفية تعزيزها في المؤسسات بصفة عامة وبصفة خاصة فالحوكمة تعني حسن التسيير واطفاء المزيد من الشفافية وانتشار الديمقراطية الامر الذي يؤدي الى تفشي الفساد. وفي ظل المستجدات الحاصلة على مستوى البيئة المصرفية العالمية بات من الضروري تبني مفهوم الحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية.

والسؤال المطروح: كيف تم تبني والعمل بمبادئ الحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري؟

الفصل الثاني

الحكومة المصرفية في الجزائر والتنمية الاقتصادية

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى عرض ومناقشة الجوانب التطبيقية المتمثلة في مختلف الإحصائيات لمقاييس التنمية الاقتصادية، وكذلك التطرق إلى الحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري.

فالجزائر كغيرها من الدول، ومن أجل ضمان حوكمة جيدة لمنظومتها المصرفية، وجدت نفسها ملزمة لإصلاح قطاعها المصرفي، وذلك من خلال إصدار قانون النقد والقرض 90-10. الذي يعتبر نقطة تحول في عمل وتنظيم البنوك الجزائرية، فخضع بعد استكمال بنائه لإصلاحات عديدة منذ التسعينات.

وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: الحوكمة المصرفية في الجزائر.

المبحث الثاني: دور الحوكمة المصرفية في تطبيق التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: الحوكمة المصرفية في الجزائر

واجه الجهاز المصرفي الجزائري العديد من الهزات والأزمات البنكية والفضائح المالية، فبعد صدور قانون النقد والقرض الذي فتح المجال أمام البنوك الخاصة والأجنبية لممارسة نشاطها، ونظرا لدور البنوك الهام في تنمية اقتصاد البلاد برزت الحاجة إلى إصلاح النظام المصرفي الجزائري من خلال إجراء مجموعة من التعديلات لقانون النقد والقرض 90-10. وقد بذلت الجزائر جهود كبيرة من أجل تطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي.

وللحوكمة كذلك دور لتقييم الأداء المالي للبنوك إذا يتطلب مجموعة من المراحل لتطبيقه ومؤشرات عديدة لقياسه.

وعليه سيتم تقسيم هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: أسباب تبني الحوكمة المصرفية في البنوك الجزائرية.

المطلب الثاني: تطور النظام المصرفي الجزائري.

المطلب الثالث: الجهود المبذولة لتطبيق الحوكمة في المنظومة المصرفية.

المطلب الرابع: دور الحوكمة المصرفية في تقييم الأداء المالي للبنوك.

المطلب الأول: أسباب تبني الحوكمة المصرفية في الجزائر.

من أسباب التي أدت إلى تطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية هي الأزمات التي تعرضت لها البنوك الخاصة والعمومية.

الفرع أول: أزمة البنوك الخاصة:

أ_ بنك الخليفة¹:

مشكلة هذا البنك هي نتائج العديد من الأسباب أهمها فتح الاستثمار في القطاع المالي لأشخاص لا يمتلكون الخبرة الكافية في المجال البنكي، وكان ذلك حال بنك خليفة الذي تأسس سنة 1998 من قبل صاحب السيد "خليفة لعروسي" وهو صيدلي، وعلى أساس المغامرة قدم هذا البنك خدمات ومنتجات بنكية لم يكون المودعين الجزائريين ليحصلوا عليها، مثل معدلات الفائدة العالية على الودائع لأجل، بطاقات بنكية، حسابات بالعملة الصعبة، تسهيلات القروض... إلخ.

وهذا كله بغرض جذب أكبر عدد ممكن من الزبائن، كما قام بتقديم عروض خاصة ومغرية على الودائع الخاصة بالمؤسسات العمومية والهيئات العامة والضمان الاجتماعي، وحسب ما أشارت إليه اللجنة البنكية في

¹أمال عياري، أبو بكر خوالد، مرجع سبق ذكره، ص10.

إحدى مذكراتها المتعلقة بـنشاط الرقابة والتفتيش، فإن أهم سبب لأزمة بنك الخليفة هو الحوكمة من قبل بنك الجزائر، والتي تجلت من خلال:

_ عدم احترام الإجراءات المحاسبية للبنك؛

_ التأخر في تقديم التقارير لبنك الجزائر؛

_ غياب المتابعة والرقابة؛

_ عدم احترام قواعد الحذر؛

ب_ بنك التجاري والصناعي:

تم اعتماده سنة 1998 وفي إطار الرقابة الشاملة الذي قام بها بنك الجزائر سنة 2001 على مستوى هذا البنك، فقد وجدت العديد من التجاوزات للقواعد القانونية والتنظيمية الخاصة بالنشاط البنكي ومن بينها¹:

_ عدم احترام التسيير الجيد للمهنة الخاصة ما يتعلق بمعالجة الشيكات غير المدفوعة؛

_ عدم كفاية الحساب الجاري للبنك لدى بنك الجزائر؛

_ غياب الاحتياطي الاجباري؛

_ تجاوزات لقوانين الصرف؛

وقد شهد النظام المصرفي الجزائري العديد من الأزمات بعد تصفية هذين البنكين، بعد إعلان عدم قدرتهما على التسديد، حيث قامت اللجنة المصرفية ومجلس النقد والقرض بسحب الاعتماد من عدة بنوك خاصة بعد عمليات الرقابة التي طالت هذه البنوك على غرار الشركة الجزائرية للبنك، البنك الدولي الجزائري، بنك الريان الجزائري... إلخ².

الفرع الثاني: الفضاء المالية للبنوك العمومية:

أ_ البنك الوطني الجزائري:

ويعتبر أول البنوك التجارية في الجزائر المستقلة، تم تأسيسه بموجب الأمر (66-178) الصادر في 13 جوان 1966، نتيجة لاندماج أربعة بنوك أجنبية، ومن أشهر المخالفات المصرفية التي سجلها نجد قضية اختلاس

¹ شريقي عمر، دور الحوكمة على استقرار النظام المصرفي، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر 2019، ص 09-10.

² حكيم بن جروة، عبلة مخرمش، الحوكمة في المؤسسات المصرفية محدداتها معاييرها وتطبيقها، مع الإشارة لحالة الجزائر، ورقة، ص 539.

3200 مليار سنتيم نعود أطوار القضية إلى نهاية سنة 2005، على مستوى 3 فروع للبنك، أين تم اكتشاف اختلاس مبالغ ضخمة منذ 2002، تعود لثلاثة سنوات من النهب المستمر للمال في غياب سلطة الاشراف والرقابة وتدور القضية حول تواطئ لكبار مسؤولي فروع البنك من أحد العملاء، عن طريق تأسيس 24 شركة وهمية وإصدار 1957 صك بدون رصيد، بعدما استفاد هذا العميل من قروض بنكية دون ضمانات وخصم لأوراق تجارية وهمية قبل وصول الاشعارات¹.

ب_ بنك الفلاحة والتنمية الريفية²:

تم تأسيسه بموجب المرسوم رقم (206-82) الصادر بتاريخ 1982 لغرض تمويل الفلاحة ومتمماتها، بدوره تعرض لكبرى الفضائح والأزمات المصرفية التي هددت استمراريته وكادت توقف نشاطه، في حين تم سحب الاعتماد من وكالتين تابعين له.

سجلت المفتشية العامة لإدارة "بدر" في شهر نوفمبر 2005 ضياع مبالغ خيالية في صفقات مشبوهة بين متعاملين خواص تجاوزت 1700 مليار سنتيم، أمكن استرجاع 500 مليار سنتيم، وهي عملية مربوطة بتعاملات مشبوهة لمسؤولي الوكالة بأوراق تجارية وهمية، عرفت بعملية "سفتجات المجاملة".

إلا أن القضية عرفت إجراءات قضائية بطيئة في مارس 2011 من خلال متابعة 9 من أصل 25 متهم من إدارات البنك ومجمع ديجيماكس وقد تراوحت الأحكام من سنتين إلى عشر سنوات، أما الباقية فقد استفادوا من البراءة.

أما في منتصف سنة 2006 فقد سجل بنك البدر متاعب مالية كبيرة كادت أن تعصف بوجوده لولا قرار إعادة تمويل البنك من طرف الحكومة، حيث سجل قضية اختلاس 9 ملايين دولار من وكالة رياض الفتح، وفي ظاهرة أولى من نوعها أصبحت أموال البنك غير مضمونة في الخارج على الأقل في بلجيكا بعد صدور قرار المحكمة التجارية بروكسيل.

¹فضيلة بو طوره، بنك الجزائر وإرساء قواعد الحوكمة المصرفية دراسة تقييمية تحليلية للفترة (2003-2015)، مجلة الاقتصاد

الجديد، العدد 15، المجلد 02، جامعة الجزائر، 2006، ص 297.

²نفس المرجع السابق، ص 297-298.

المطلب الثاني: تطور النظام المصرفي الجزائري.

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب لهيكل الجهاز المصرفي، والإصلاحات المختلفة التي شهدتها الجهاز المصرفي.

الفرع أول: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري 2018 :

يتكون الجهاز المصرفي الجزائري الذي يقف على رأسه البنك المركزي الجزائري من قطاعات رئيسية ثلاثة هي البنوك، المؤسسات المالية العامة والمتخصصة، ومكاتب التمثيل¹. حيث تواصل المصارف العمومية هيمنتها في القطاع المصرفي من خلال أهمية شبكات وكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني رغم تسارع وتيرة انشاء وكالات المصارف الخاصة في السنوات الأخيرة، إلى غاية نهاية 2016 فإن الجهاز المصرفي يتكون من 29 مصرفا ومؤسسات مالية تتوزع كما يلي²: _ ستة (06) مصارف عمومية من بينها صندوق التوفير.

_ ثلاثة عشر (13) مصرفا خاصا برؤوس أموال أجنبية، ومصرف واحد (01) برؤوس أموال مختلطة.

_ ثلاثة (03) مؤسسات مالية من بينها اثنتان (02) عموميتان.

_ خمسة (05) شركات للاعتماد الايجاري منها (02) خاصتان.

_ تعاقدية للتأمين الفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية، والتي أخذت في نهاية 2009 صفة مؤسسة مالية.

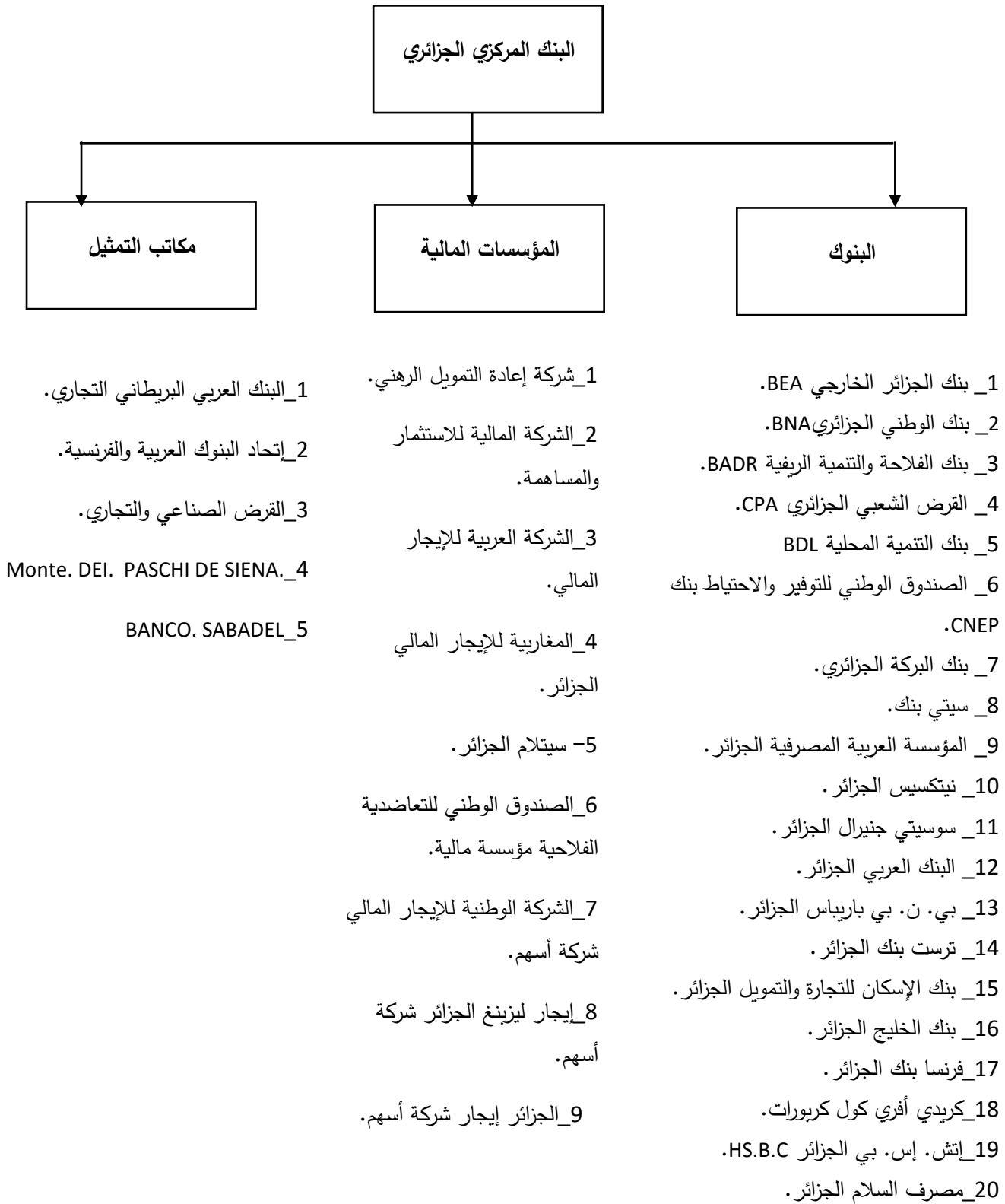
_ خمسة (05) مكاتب تمثيل، بالإضافة إلى جمعية البنوك والمؤسسات المالية³.

¹ عيجولي خالد، أليات تعزيز الحوكمة المصرفية في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد 05، عدد 02، جامعة الجلفة، سبتمبر 2021، ص 29.

² فالي نبيلة، استراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية -دراسة حالة البنوك الجزائرية- مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، (2016-2017)، ص 31.

³ عيجولي خالد، مرجع سبق ذكره، ص 29.

الشكل 2: هيكل الجهاز المصرفي لسنة 2018



المصدر: بنك الجزائر، قائمة البنوك والمؤسسات المالية، المقرر المؤرخ في 2 يناير 2018 من الموقع ELBILED.NET على الساعة 18:25، يوم 28-04-2023.

الفرع الثاني: الإصلاحات التي شهدتها الجهاز المصرفي الجزائري.

سعت الجزائر في بناء جهازها المصرفي إلى تطبيق العديد من الإصلاحات عبر فترات زمنية متعاقبة، وسنحاول من خلال هذا الفرع معرفة قانون النقد والقرض وأهم تعديلاته.

1. إصلاح النظام المصرفي وفق قانون 10.90: 14 أبريل 1990.

يعتبر القانون 10.90 من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات لكونه يحمل أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه.

كما أن المبادئ التي يقوم عليها تمثل البنية الأساسية التي رسمت صورة النظام المصرفي الجزائري الحالي¹. ويمكن اختصار مبادئه الأساسية في النقاط التالية:

1_ الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:

كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية، أي تتخذ على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، وتبعا لذلك لم تكن أهداف نقدية بحتة، بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة². وقد تبني قانون 10.90 مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية، حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، بناء على الوضع النقدي السائد³.

2_ الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية:

لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض، كما كانت في السابق تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل العجز، هذا الأمر أدى إلى التدخل بين صلاحيات الخزينة والسلطة النقدية، وخلف تدخلا بين أهدافها، وجاء هذا القانون ليفصل بين الدائرتين، فأصبح تمويل الخزينة قائم على بعض القواعد⁴. وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية⁵:

¹ زيتوني كمال، النظام المصرفي الجزائري، مطبوعة في مقياس النظام المصرفي الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف مسيلة، (2016-2017)، ص6.

² عبد العزيز قتال، قانون النقد والقرض، مطبوعة محاضرات في قانون النقد والقرض، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي تبسي تبسة، 2020-2021، ص70.

³ زيتوني كمال، مرجع سبق ذكره، ص7.

⁴ عبد العزيز قتال، مرجع سبق ذكره، ص71.

⁵ نفس المرجع السابق، ص70-71.

_ استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضم للخبزفة.

_ تقلصف ذفون الخزفة آآاه البنك المركزي؁ وفسفف ذفون السابقة المآراآمة علفها.

_ آهفة الظروف الملائمة؁ كف آلعب السفاة النقدفة ذورها بشكل فعال.

_ آآ من الأآار السلبلفة للمالفة العامة؁ على الآوازناآ النقدفة.

3_ الفصل بفن ذائرة المفزانية وذائرة الائآمان¹:

كانآ الخزفة فف النظام الموجه آلعب الدور الأساسي فف آمول اسآآارات المؤسساآ العمومفة؁ آفآ همش النظام المصرفف وكان دوره فآآصر على آسآفل عبور الأموال من ذائرة الخزفة إلى المؤسساآ؁ فآاه القانون لفض آآا ذلك؁ فأبعآآ الخزفة من منح القروض للاآآاآ؁ لففقى ذورها فآآصر على آمول الاسآآارات العمومفة المآآطة من طرف الذولة؁ ومن آم أصبح آوزفب القروض لا فآضع لقواآ إآارفة؁ وإنما فركز أساسا على مفهوم الآذوى الاآآاآفة للمشروع.

4_ إنشاء سلطة نقدفة وآففة ومسآقلة²:

آمفآآ السلطة النقدفة سابقا بالآآآآ؁ فوزارة المالفة آآآرك بصفآها السلطة النقدفة؁ وآآآآ الخزفة إلى البنك المركزي فف أف وقت عند العآز بصفآها سلطة نقدفة؁ وكذلك البنك المركزي فآآبر نفسه سلطة نقدفة ولهذه الأسباب وآآ القانون الآذفد السلطة النقدفة فف هفئة أسماها المجلس النقد والقروض وآعلاها وآففة لآمان انسآام السفاة النقدفة.

5_ وضع نظام مصرفف على مسآوففن³:

فآف ذلك الآمففز بفن نشاط البنك المركزي كسلطة نقدفة ونشاط البنوك الآآارفة كموزعة للقروض؁ وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي فمآل فعلا بنكا للبنوك؁ فآآب نشاطها وفراقب عملفآها؁ كما أصبح بإمكانه أن فوظف مركزه كملآآ آخفر للإقراض؁ وبموجب آرأسه النظام النقدف؁ وآواجه فوق كل البنوك؁ بإمكانه أن فآآآ القواآ العامة للنشاط المصرفف ومعافر آففم هذا النشاط فف آآاه آآمة أهدافه النقدفة وآآكمه فف السفاة النقدفة.

II. آعذفلاآ قانون النقد والقروض 90-10:

¹ كمال زفآونف؁ مرجع سبق ذآره؁ ص7.

² معمرف نارآس؁ آآوففر المنظومة المصرففة الآآارفة وفق مقرراآ اآفاقفة بازل 3 -آراة آالة بنك الآآمة المحلية- أطروآة ذآآوراه فف العلوم الاآآاآفة؁ آآصص نقوآ وبنوك؁ آامعة البوفر؁ 2019-2020؁ ص25.

³ نفس المرجع السابق ذآره؁ ص25.

عرف قانون 90-10 عدة نقائص مما استوجب استحداثه بقوانين معدلة ومتممة، وهي على التوالي 2001، 2003، 2010، 2017 ...

1_ تعديلات سنة 2001:

يعتبر الأمر 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001 أول تعديل للقانون 90-10 حيث مس الأمر الرئاسي الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون، ويهدف أساسا إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين هما¹:

الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.

ثانيا يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر.

تنص المادة 2 من الأمر 01-01 المتممة للمادة 23 من قانون 90-10 حيث يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته على التوالي محافظ يساعده ثلاث نواب، ومحافظ ومجلس الإدارة ومراقبان².

وتنص المادة 3 من نفس الأمر على عدم خضوع وظائف المحافظ ونوابه إلى قواعد الوظيفة العمومية، وتتنافى مع كل نيابة تشريعية، ولا يمكن للمحافظ ونوابه ممارسة أي نشاط أو وظيفة أثناء ممارسة مهامهم، ما عدا تمثيل الدولة³.

كما أن المادة 13 من الأمر 01-01 تلغي أحكام المادة 22 من قانون 90-10 التي تنص أن على المحافظ ونوابه يعينون لمدة 6 و 5 سنوات على الترتيب قابلة للتجديد مرة واحدة⁴.

¹ شيلق رابح، أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية، دراسة قياسية تحليلية للفترة 200-2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2019-2020، ص200.

² محلوس زكية، أثر تخيير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة مزاب، ورقلة، 2008-2009، ص78.

³ شيلق رابح، مرجع سبق ذكره، ص200.

⁴ نفس المرجع السابق، ص201.

هذا التعديل لم يأتي بتغيير كبير على النشاط بنك الجزائر، بعد ملاحظة السلطات الضعف الذي لازال يتخبط في أداء الجهاز البنكي، خاصة بعد فضيحة بنك الخليفة والبنك التجاري، اضطرت الجزائر إلى الاستمرار في القيام بعمليات الإصلاحات، ف جاء الأمر 03-11¹.

2_ تعديلات سنة 2003:

بعد إفلاس بنك خليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، لجأت السلطات العمومية إلى إعادة صياغة القانون 90-10 بالأمر رقم 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض². فكان الهدف من هذا التعديل هو تقليص استقلالية بنك الجزائر هذا من جهة ومن جهة أخرى تدعيم الإشراف والرقابة على البنوك³.

وكذلك العمل على تدعيم استقرار النظام المصرفي ومطابقته مع قواعد الحذر وخاصة معايير لجنة بازل، بالإضافة إلى العمل على تحقيق الأمن المالي، كذلك إصدار قانون مكافحة تبييض الأموال⁴.

حيث مست هذه التعديلات جملة من المواد وكانت تهدف أساسا إلى تحقيق ثلاثة أهداف⁵:

1_ السماح لبنك الجزائر بممارسة أحسن لصلاحياته عن طريق:

أ_ الفصل بين الصلاحيات مجلس النقد والقرض وصلاحيات مجلس الإدارة بنك الجزائر.

ب_ توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض بموجب المادة 58 من الأمر 03-11.

ج_ تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية وتفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك بإضافة أمانة عامة لها، وإمدادها بالوسائل والصلاحيات الكافية لممارسة مهامها على أحسن وجه.

2_ تقوية الاتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة عن طريق:

أ_ إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الموجودات الخارجية والدين الخارجي.

ب_ إثراء شروط ومحتوى التقارير الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر.

ج_ التداول الجيد للمعلومات الخاصة بالنشاط المصرفي والمالي، والعمل على توفير الأمن المالي للبلاد.

¹ محلوس زكية، مرجع سبق ذكره، ص 78.

² عيجولي خالد، مرجع سبق ذكره، ص 33.

³ بلحنيش عبد الرحمان، النظام المصرفي الجزائري، محاضرات في العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2020-2021، ص 29.

⁴ نفس المرجع السابق، ص 30.

⁵ بهناس العباس، بن أحمد لخضر، النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له، جامعة الجلفة، ص 39.

3_ توفير أحسن حماية للبنوك وادخار الجمهور عن طريق¹:

أ_ تدعيم الشروط والمعايير المتعلقة بتراخيص اعتماد البنوك ومسيرها، وإقرار المعلومات الجزئية على المخالفين لشروط وقواعد العمل المصرفي.

ب_ إنشاء صندوق التأمين على الودائع الذي يلزم البنوك التأمين على جميع الودائع.

ج_ توضيح وتدعيم شروط عمل مركزية المخاطر.

3_ تعديلات 2010:

لقد جاء الأمر 04-10 الصادر في 26 أوت 2010 ليؤكد على مسؤولية بنك الجزائر على ضمان سلامة وأمان النظام المصرفي وذلك من خلال تقوية الإطار القانوني للمحافظة على الاستقرار المالي، وهذا ما أكدت عليه المادة 2 من الأمر 04-10 حيث أنه بالإضافة إلى المهام التي يتكفل بها بنك الجزائر والمشار لها في المادة 35 من الأمر 03-11 أضيفت له مهمة التأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته².

وفي هذا المجال، فقد حاول التعديل الذي أدخل على قانون النقد والقرض في سنة 2010، تعزيز وسائل البنوك في مواجهة المخاطر عبر تقوية أنظمة رقابتها الداخلية³. فقد نص التعديل الذي أدخل على نص المادة 97 التزاما البنوك والمؤسسات بوضع جهاز فعال للرقابة الداخلية يتمثل الهدف من ورائه في⁴:

ضمان السير الحسن للمسارات الداخلية، ولا سيما تلك التي تساعد على المحافظة على مبالغها، وتتضمن شفافية العمليات المصرفية ومصادرها وتتبعها.

_ التحكم في نشاطاتها والاستعمال الفعال لمواردها.

_ صحة المعلومات المالية.

_ الأخذ بعين الاعتبار مجمل المخاطر بما في ذلك المخاطر العملية.

كما نص التعديل إلى إدخال على نفس هذه المادة على ضرورة قيام البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز للرقابة الفعالة المطابقة، حيث يشمل الهدف منه في¹:

¹ نفس المرجع السابق ذكره، ص 29.

² بهناس العابيس، بن أحمد لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 42.

³ زواوي فضيلة، شذري معمر سعاد، قرتلي محمد، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال فترة 1990-2017، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد 5، عدد 1، 2021، ص 83.

⁴ المادة 7 من قانون 04-10، المتمم للأمر 03-11، المؤرخ في 26 أوت 2010، من الموقع بنك الجزائر،

_ التأكيد من مطابقة العمليات والنشاطات التي تقوم بها هذه البنوك والمؤسسات المالية للقوانين والأنظمة ذات الصلة.

_ التأكيد من احترام الإجراءات في مجال ممارسة وظائفها المختلفة.

4_ تعديلات سنة 2017:

بعد انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية شهدت الجزائر تراجع في إيراداتها لتمويل الموازنة العامة والتي تعتمد أساسا على المحروقات، لجأت الجزائر إلى سياسة التسيير الكمي، والتي تسمح بطبع كتلة نقدية ليس لها مقابل لدى البنك المركزي، من أجل تمويل الموازنة العامة في الجزائر، وهذا بإصدار تعديل 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 الذي يحتوي على مادة وحيدة المادة 45، تنص على أن يقوم البنك المركزي بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشرة من الخزينة السندات المالية التي تصدرها الخزينة²، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في³:

_ تغطية احتياجات تمويل الخزينة.

_ تمويل الدين العمومي الداخلي.

_ تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

تنفذ هذه الألية لمراقبة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية للاقتصادية والميزانية والتي ينبغي أن تقضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى:

_ توازنات خزينة الدولة.

_ توازن ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: الجهود المبذولة لتطبيق الحوكمة في المنظومة المصرفية.

لقد بذلت الجزائر جهودا كبيرة من أجل إرساء التطبيق السليم لحوكمة المؤسسات المصرفية من بينها:

1_ سن قوانين معززة لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية:

¹ زواوي فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص 84.

² زواوي فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص 85.

³ المادة الأولى من قانون 17-10، مؤرخ في 11 أكتوبر 2017، المتمم للأمر 03-11، المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق

بقانون النقد والقرض، في موقع بنك الجزائر، www.bank.of.algeria.dz.

_ قانون المراقبة المالية للبنوك والمؤسسات المالية¹: أصدر بنك الجزائر نظام رقم 03-02 بتاريخ 14-11-2002 يتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، والذي يجبر البنوك والمؤسسات على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر تماشياً مع ما ورد في اتفاقية بازل 2.

_ قوانين محاربة الفساد المالي والإداري²: بتاريخ 09-06-1996 صدر مرسوم رئاسي يقضي بإنشاء مرصد وطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها وهو هيئة جديدة تعتبر أداة لتقديم اقتراحات للقضاء على الرشوة ومعاينة ممارستها.

2_ برنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة:

تنفيذا لبرنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة على مستوى القطاع المصرفي، فقد تم تحديث أنظمة الدفع بفضل إدخال وسائل دفع وشيكات تبادل تضمن سرعة وتأمين العمليات البنكية، وبغرض تحسين إدارة المخاطر وتعزيز قواعد الحذر وترقية انضباط الأسواق، يقوم بنك الجزائر حالياً بتنفيذ ما ورد في منظومة بازل 2 بطريقة تدريجية وبالتشاور مع البنوك والمؤسسات المالية، وتنفيذا لهذا المشروع اعتمد بنك الجزائر تدابير تدريجية ومنسقة مع الأوساط المصرفية³، وقد اتخذ عدة إجراءات رئيسية جاءت كما يلي⁴:

_ انتشار فريق مخصص لمشروع اتفاق بازل تحت اشراف مساعدة خارجية ويعمل بالتشاور مع الفريق المسؤول على تنفيذ مشروع المعايير المحاسبية الدولية.

_ إعداد استبيانين ووضعهما تحت تصرف البنوك التجارية بغية تقييم مدى استعدادها لتلبية مقتضيات بازل بركائزه.

_ إعداد دراسة الأثر الكمي لهذا النظام من طرف بنك الجزائر.

وقد ترجم تنفيذ هذه الإصلاحات بما يلي⁵:

_ وضع عقود الكفاءة، حيث تم اعداد عقود نجاعة لرواتب مسيري البنوك وذلك بعد تقييم العقود لسنوات سابقة.

¹ عمر شريقي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² مريم هاني، نحو تفعيل دور الحوكمة المصرفية في التقليل من الفساد في القطاع المصرفي الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، بدون مجلد، العدد 04، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص 232.

³ مريم هاني، مرجع سبق ذكره، ص 232.

⁴ محمد إقبال غناية، حكيمة حللمي، فهم مبادئ الحوكمة المصرفية بين الواقع والمأمول، النظام المصرفي الجزائري نموذجاً، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، الطبعة 04، العدد 04، جامعة سوق أهراس، الجزائر، 2020، ص 136.

⁵ نفس المرجع السابق، ص 136.

تحسين دور مجلس الإدارة بإعادة تشكيلها ووضع تنظيمات جديدة تقضي بإنشاء لجنة تدقيق، وتحسين إدارة البنوك، وذلك عبر إعداد ميثاق للمسؤوليات الإدارية ومدونة اخلاق المهنة.

_ تحسين ظروف الاستغلال البنكي، بإعداد البنوك لتنفيذ النظام المحاسبي المالي الجديد وتطبيق معايير بازل 2.

3_ إطلاق المدونة الجزائرية لحوكمة المؤسسات¹:

عقب إطلاق مدونة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب في شهر جانفي 2006، والإرشادات الخاصة بأفضل ممارسات حوكمة الشركات في تونس في سنة 2000، انضمت الجزائر إلى جيرانها في تبني الحوكمة الرشيدة، وقد جاء صدور المدونة الجزائرية في 11-09-2009 حيث أنه تطبيق قواعد الحوكمة سيساعد في بناء الثقة المتبادلة مع القطاع المصرفي، في وقت تتزايد فيه أهمية الحصول على رأس المال وتعزيز النمو الاقتصادي.

المطلب الرابع: دور الحوكمة المصرفية في تقييم الأداء المالي للبنوك.

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب لمفهوم ومراحل الأداء مع ذكر مؤشرات تقييم الأداء المالي.

الفرع الاول : مفهوم ومراحل تقييم الاداء

اولا : مفهوم تقييم الأداء المالي للبنوك:

" تقييم الأداء المالي للبنوك هي عملية شاملة تستخدم فيها جمع البيانات، المحاسبية وغيرها للوقوف في الحالة المالية للمصرف، وتحديد الكيفية التي أو دبرت بها موارده خلال فترة زمنية محددة"².

ثانيا : مراحل تقييم الأداء المالي للبنوك:

إن عملية تقييم الأداء في المصارف تتضمن عدة مراحل يمكن توضيحها فيما يلي:

_ وجود أهداف محددة مسبقا (المعايير)³: فعلمية تقييم الأداء لا توجد إلا حيث توجد أهداف محددة مسبقا، وقد تكون في صورة خطة أو سياسة أو معيار أو نمط، فاللوائح المالية وقوانين ربط الموازنة وما تتضمنه من قواعد وضوابط، وكذلك التكاليف النمطية ومعدلات الأداء المعيارية، أهداف محددة مسبقا يتم على أساسها عملية تقييم الأداء.

¹ عيجولي خالد، مرجع سبق ذكره، ص38.

² محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية -دراسة حالة مجمع من البنوك الجزائرية خلال 1994-2000، مجلة الباحث، العدد الثالث، 2004، جامعة ورقلة، ص90.

³ عمر بوجميلة، تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير في العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2013-2014، ص106.

_ جمع المعلومات الضرورية: تعد المعلومات موردا من الموارد الأساسية في عملية التسيير بمختلف مستوياته، لكن توفر المعلومات ليس بالشيء الكافي بل يجب على المؤسسة أن تتحصل عليها بالجودة العالية، وفي الأوقات المناسبة، فالمعلومات فضلا عن أهميتها في تقييم الأداء، تعد من مختلف الوسائل التي تلجأ إليها المؤسسة لتحسين أدائها الاقتصادي¹.

_ قياس الأداء الفعلي: هي المرحلة الثانية من عملية التقييم، من خلالها تتمكن المؤسسة من قياس كفاءتها وفعاليتها، والعقبة التي يمكن مواجهتها في هذه المرحلة هي المعايير والمؤشرات التي يتم اللجوء إليها، فالمؤسسة تواجه مشكلة اختيار المعايير والمؤشرات الموافقة لطبيعة الأداء المراد قياسه، وتتمثل قياس الأداء في العملية التي يتزود مسؤولي المؤسسة بها، بقيم رقمية بناء على معايير الفعالية والكفاءة².

_ مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير: يتم مقارنة الأداء المحقق بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء كانت إيجابية أو سلبية ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية وجعلها قادرة على مجابهة الأخطاء قبل وقوعها من أجل اتخاذ قرارات اللازمة لتصحيح الانحرافات التي تحول قبل وقوعها³.

_ اتخاذ القرارات يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقا وقياس الأداء الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط لذلك فإن تحليل الانحرافات تساعد على اتخاذ القرار المناسب وفي الوقت المناسب⁴.

الفرع الثاني : مؤشرات قياس تقييم الأداء المالي:

أولاً: مؤشرات الربحية:

تقيس مدى تحقيق البنك للمستويات المتعلقة بالأداء، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج والقرارات التي اتخذها البنك⁵، معظم الدراسات التي تناولت تحليل العلاقة بين الحوكمة والأداء اختصرت على الاستخدام نسبتين فقط هما⁶:

العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية.

أ_ العائد على الأصول ROA:

$$ROA = \text{صافي الدخل بعد الضريبة} / \text{معدل إجمالي الموجودات (الأصول)}.$$

جامعة محمد خيضر -

عاد¹

بسكر- 2001-2002، ص24.

² عمر بوجميلة، مرجع سبق ذكره، ص106.

³ نفس المرجع السابق، ص106.

⁴ عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص25.

⁵ عبد الحق بوقفة، سهام عيساوي، خليدة محدي، أثر الحوكمة المصرفية على الأداء المالي للبنوك التجارية -دراسة عينة من بنوك ورقلة- مجلة البحوث الاقتصادية المتعددة، مجلد (7)، العدد (01)، جامعة الوادي، مارس 2022، ص554.

⁶ نهى أحمد الحايك، أثر تطبيق الحوكمة على تحسين الأداء، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية السورية، 2016، ص47.

الجدول رقم (01): نسب مؤشرات الربحية العائدة على الأصول خلال الفترة (2012-2021)

الوحدة: (نسبة مئوية)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
ROA	1.93	1.67	1.98	1.83	1.83	2.05	2.42	1.51	1.43	1.95

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر، الموقع: <https://www.bank.of.algeria.dz>

*من خلال الجدول نلاحظ أن نسب العائد على الأصول ROA في تذبذب مستمر خلال الفترة (2012-2021) حيث سنة 2012 كانت نسبة ROA (1.93%) لتتخفض إلى (1.67%) في العام الموالي 2013، ومع الإجراءات المتخذة من قبل البنك الجزائري لاحتواء آثار الأزمة الصحية على القطاع المصرفي خلال 2015-2016، وبرنامج إعادة التمويل الخاص المقترن باستئناف النشاط الاقتصادي، مكنت المصارف من تحقيق المزيد من النتائج والأرباح، حيث في سنة 2018 أعلى مستوى له حيث بلغ (2.42%) وخلال سنتي 2020-2021 عرفت ROA تحسنا طفيفا منتقلا من 1.43% عام 2020 إلى 1.95% عام 2021، يرجع هذا التحسن إلى زيادة النتائج الصافية بـ46.2%.

ب_العائد على حقوق الملكية ROE:

$$ROE = \text{صافي الدخل بعد الضريبة} / \text{معدل اجمالي حقوق الملكية}$$

الجدول رقم (02): نسب العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (2012-2021)

الوحدة: (نسبة مئوية)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
ROE	22.67	19	23.55	20.38	18.04	18.85	22.41	14.08	8.31	11.18

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر، الموقع: www.bank.of.algeria.dz

*من خلال الجدول نلاحظ نسب العائد على حقوق الملكية كذلك في تذبذب مستمر حيث سنة 2012 كانت (22.67%) لتتخفض سنة 2013 إلى (19%) لترتفع مرة ثانية وتصل إلى أعلى نسبة لها حيث بلغت (23.55%) سنة 2014. لتستمر بتحسين الوتيرة أي تذبذب (الانخفاض، والارتفاع) إلى غاية سنة 2020 التي وصلت فيه إلى أدنى مستوى لها ويمكن أن يكون هذا راجع إلى أزمة كورونا حيث بلغت 8.31% ليرتفع سنة 2021 إلى (11.18%) وهذا الارتفاع الطفيف راجع لزيادة في مستوى العائد.

ثانيا: نسب السيولة: (الأصول السائلة).

تقيس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل بصورة فورية¹.

الجدول رقم (03): نسب السيولة خلال الفترة (2012-2021)

الوحدة: (نسبة مئوية)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
سيولة	107.51	93.06	82.06	61.64	59.84	53.70	47.45	44.23	37.14	101.66

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر، الموقع: www.bank.of.algeria.dz

*من خلال الجدول نلاحظ نسب السيولة في انخفاض مستمر خلال الفترة (2012-2020) حيث سنة 2012 بلغت (107.51%) وكانت هيا أعلى نسبة لها خلال العشر سنوات الموضحة في الجدول، لترتفع مرة أخرى سنة 2021 إلى (101.66%) على أساس موحد فإن الأصول السائلة للقطاع المصرفي تغطيه التزاماته قصيرة الاجل (الخصوم، تجدر الإشارة إلى أنه خلال السنوات المالية قبل عام 2021 لم تتوقف وتيرة تطور الأصول السائلة عن التراجع، يمكن ارجاع وتيرة الانخفاض خلال سنوات (2019-2020) إلى أزمة كورونا.

ثالثا: مؤشر الملاءة:

يمثل هذا المؤشر مدى كفاية رأس المال لمواجهة الخسائر التي من المحتمل حدوثها².

جدول رقم (04): نسب الملاءة خلال الفترة (2012-2021)

الوحدة: (نسبة مئوية)

سنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
ملاءة	23.62	21.50	15.98	18.39	18.90	19.45	19.05	17.99	19.17	21.82

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر، الموقع: <https://www.bank.of.algeria.dz>

من خلال الجدول نلاحظ نسب الملاءة الكلية في انخفاض خلال السنوات 2012 إلى 2014 حيث سنة 2012 كانت في أعلى مستوى لها بلغت (23.62%) لتتخفض وتصل إلى أدنى مستوى لها سنة 2014 بنسبة (15.98%)، ومنذ فيفري 2014 تخضع المصارف للقواعد الجديدة لتحديد الأموال الخاصة ولمخططات التقارير

¹أنس مصلح ذياب الطراونة، العوامل المؤثرة على تقييم الأداء المالي، مذكرة ماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2015، ص16.

²مهدي عطية الجبوري، مؤشرات الأداء المالي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد (14)، العدد (01)، 2007، ص11.

وفق المعايير الدولية وهذا ما أدى إلى الارتفاع المستمر من سنة لأخرى (2015-2018) لترجع للانخفاض مرة أخرى سنة (2019-2020) وهذه المرة ترجع إلى الأزمة الصحية العالمية (أزمة كورونا)، وعليه تم تخفيف بعض القواعد لا سيما المتعلقة بنسبة الملاءة المطبقة على البنوك الجزائرية وفي نهاية عام 2021، سجل القطاع المصرفي تحسنا ملحوظا التي بلغت (21.82%)، مقارنة مع (19.17%) سنة 2020.

المبحث الثاني: دور الحوكمة المصرفية في تطبيق التنمية الاقتصادية

يهدف هذا المبحث إلى عرض احصائيات والمؤشرات الاقتصادية، وذلك من أجل التعرف على الدور الحوكمة المصرفية وعلاقتها في تطبيق التنمية الاقتصادية، كما يتم التطرق إلى مختلف التحديات التي واجهت المنظومة المصرفية الجزائرية ، وعوائق تطبيقها.

وعليه سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب:

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية.

المطلب الثاني: تحديات تطبيق الحوكمة في الجزائر .

المطلب الثالث: عوائق تطبيق الحوكمة في المصارف الجزائرية.

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية

أولاً: مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي PIB: هو القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية المعترف بها بشكل محلي، والتي يتم انتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة حيث يعد هذا المؤشر مقياساً مهماً لمستوى التنمية الاقتصادية وللاقتصاد ككل.

الجدول رقم (05): اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2003-2021) الوحدة: (نسبة مئوية)

السنوات	اجمالي الناتج المحلي	السنوات	اجمالي الناتج المحلي
2003	7.20	2004	4.30
2005	5.90	2006	1.70
2007	3.40	2008	2.40
2009	1.60	2010	3.60
2011	2.90	2012	3.40
2013	2.80	2014	3.80
2015	3.70	2016	3.20
2017	1.30	2018	1.20
2019	1	2020	-5.10
2021	3.50		

المصدر: البنك الدولي، الموقع: data.albankaldawali.org تاريخ الاطلاع 2023/04/09، على

الساعة 15:04.

*من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات اجمالي الناتج المحلي في انخفاض مستمر خلال الفترة (2003-2021)، حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2003 ب 7.2%، خلال الفترة (2001-2004) كان البدء في مخطط

دعم الإنعاش الاقتصادي، فلاحظ تحسن ملحوظ سنة 2003، وذلك راجع إلى المبالغ الكبيرة المنفقة على الاقتصاد الوطني، وفي سنة 2004 كان هناك انخفاض في النسبة إذا وصلت إلى (4.3%) وهذا يرجع إلى سوء التسيير، وعدم تحقيق النتائج المبتغاة، وهذا يعكس غياب الحوكمة الجيدة في الإدارة الجزائرية، لتشهد المعدلات تحسن ملحوظ في سنة 2005 بنسبة (5.9%)، ولكن سرعان ما عاذا الانخفاض سنة 2006 إلى (1.7%)، ويرجع هذا إلى عدم تطبيق المؤسسات لمبادئ الحوكمة، ليستمر في هذا التذبذب وصولاً إلى سنة 2020 التي شهدت فيه أدنى نسبة مالية قدرت بـ (5.1%) وهذا من المرجح أن السبب راجع للأزمة الصحية العالمية، أزمة كورونا والركود الاقتصادي العالمي ليعود الارتفاع بمعدل ضعيف سنة 2021 بـ (3.5%) مقارنة مع سنة 2003، وهذا التذبذب في الناتج المحلي الإجمالي راجع لاعتماد الاقتصاد للجزائري على قطاع واحد في عملية التنمية. ويمكن القول إن الاقتصاد الجزائري كان يمشی بصورة عشوائية وهذا ما يفسر غياب الحوكمة الرشيدة (الجيدة) في المؤسسات الجزائرية.

ثانياً: معدل البطالة:

يقصد به عدد الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه.

$$100 \times \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}}$$

$$\text{الفئة النشطة} = \text{العاملون} + \text{العاطلون}$$

الجدول رقم (06): معدل البطالة خلال الفترة (2003-2021)

الوحدة: (نسبة مئوية)

السنة	معدل البطالة	السنة	معدل البطالة
2003	23.70	2004	17.60
2005	15.30	2006	12.30
2007	13.80	2008	11.30
2009	10.20	2010	10
2011	10	2012	11
2013	9.80	2014	10.20
2015	11.20	2016	10.20
2017	10.30	2018	10.40
2019	10.50	2020	12.20
2021	11.70		

المصدر: data.albankaldawali.org تاريخ الاطلاع 2023-04-09، على الساعة 16:00

*من خلال الجدول نلاحظ انخفاض معدلات البطالة ابتداء من 23.70% إلى أن وصل إلى 9.8% سنة 2013، ويفسر هذا الانخفاض النتيجة الإيجابية للسياسة التوسعية المنتهجة من طرف الدولة في خلق مناصب شغل، وهذا راجع لبرنامج التنمية الخماسي الذي انتهى سنة 2014، لتعود معدلات البطالة في الارتفاع من جديد ولكنها بوتيرة منخفضة، وهذا خلال السنوات من 2014 إلى غاية 2019، كل هذا راجع إلى نقص مداخل الدولة في تلك السنوات وسوء ادارتها للبرامج التي تكون مناصب الشغل فيها غير دائمة اي انه بمجرد انتهائها ترتفع معدلات البطالة مرة اخرى . وكذلك لضعف الحوكمة وانتشار الفساد وسوء استغلال السلطة، أما عن سنة 2020 والذي ارتفعت فيه نسبة إلى 12.20% بسبب الوباء أو يمكن القول الأزمة الصحية العالمية (كورونا) لتتخفف بوتيرة ضعيفة جدا سنة 2021 بعد نهاية أزمة كورونا بنسبة 11.70%.

ثالثا: معدل التضخم:

يقصد به الزيادة السنوية في الرقم القياسي العام للأسعار

الجدول رقم (07): معدلات التضخم خلال الفترة (2003-2021)

الوحدة: (نسبة مئوية)

السنوات	معدلات التضخم	السنوات	معدل التضخم
2003	4.30	2004	4
2005	1.40	2006	2.30
2007	3.70	2008	4.90
2009	5.70	2010	3.90
2011	4.50	2012	8.90
2013	3.30	2014	2.90
2015	4.80	2016	6.40
2017	5.60	2018	4.30
2019	2	2020	2.40
2021	7.20		

المصدر: البنك الدولي، الموقع: data.albankaldawali.org، تاريخ الاطلاع 2023-05-13، على

الساعة 18:10.

*من خلال الجدول نلاحظ أن معدل التضخم لم يتجاوز 8.9% كحد أقصى سنة 2012، حيث أن الفترة (2003-2011) تميزت بالسياسة التوسيعية المطبقة في ظل انتعاش أسعار النفط، حيث ارتفع سنتي 2003 و 2004 الى 4.27% و 3.96% على التوالي ويعود الارتفاع في معدل التضخم الى ارتفاع اسعار المواد الغذائية. حيث عرفت معدلات التضخم تذبذبا بين الارتفاع في سنوات والانخفاض في السنوات أخرى حيث بلغ في سنة 2006 2.3% ووصل الى 5.70 % سنة 2009 وذلك يعود الى الاموال التي خصصت لتنفيذ برامج الانعاش الاقتصادي ، تم عاد إلى الانخفاض بين الفترة (2013-2020)، حيث استطاعت الدولة التحكم في التضخم خلال هذه الفترة بنسب ضعيفة حيث انخفض معدل التضخم ووصل إلى أدنى مستوى له سنة 2015 بنسبة 1.40%، ليعود ويرتفع مرة أخرى سنة 2021 إلى 7.20 وهذا من مخلفات ومن أسباب الأزمة الصحية العالمية، وراجع لضعف الدولة جراء غياب الحكومة في الجزائر.

رابعا: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي :

الجدول رقم (08): معدل نصيب الفرد خلال الفترة (2003-2021)

الوحدة: (نسبة مئوية)

السنوات	معدل نصيب الفرد	السنوات	معدل نصيب الفرد
2003	5.80	2004	2.80
2005	4.50	2006	0.20
2007	1.70	2008	0.70
2009	-0.20	2010	1.70
2011	1	2012	1.40
2013	0.80	2014	1.80
2015	1.60	2016	1.20
2017	-0.70	2018	-0.70
2019	-0.80	2020	-6.70
2021	1.80		

المصدر: بنك الدولي، الموقع: data.albankaldawali.org، تاريخ الاطلاع: 2023-05-13، على

الساعة 18:45.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في انخفاض مستمر خلال الفترة (2003-2021) إذا بلغت أقصى مستوى لها سنة 2003 بنسبة 5.80% وبلغت أدنى مستوى لها سنة 2020 بنسبة (-6.70%) خلال الفترة (2003-2004) كان هناك مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي فنلاحظ ارتفاع سنة 2005 وهذا راجع لمخلفات برنامج دعم الاقتصاد بنسبة 4.50% ليعود ويستمر تذبذب الانخفاض باقي السنوات.

فيما يخص سنة 2020 فهذا يعود إلى الازمة الصحية العالمية ومع سنة 2021 يرتفع بمعدل ملحوظ مقارنة مع سنة 2020.

المطلب الثاني: تحديات تطبيق الحوكمة في الجزائر.

صادف تطبيق الحوكمة في الجزائر العديد من التحديات نذكر منها:

1_ الفساد: عادة ما يرتبط ظهور الفساد بغياب الحوكمة، وينتج عنه الكثير من الآثار السلبية والخطيرة، فانتشار الفساد الناتج عن غياب الحوكمة يعمل على هروب الاستثمارات الأجنبية إلى جانب ذلك فإن للفساد تكاليف اقتصادية أخرى، منها انخفاض الانفاق الحكومي على المشاريع ذات التوجهات الاجتماعية، والتحدي الأكبر الذي يواجه تطبيق الحوكمة هو اتساع نطاق الفساد ليشمل الأجهزة الحكومية المسؤولة أساسا عن محاربه،

لأن الحكومات الفاسدة دائما ما تقف في وجه الإصلاحات التشريعية، وذلك لحرصهم على الاستمرار المناخ الفاسد الذي يمنحهم مكاسب كبيرة¹.

2_ الممارسة العملية والديمقراطية: إذا كانت الاقتصادية النامية والصاعدة تحاول أن تطبق الحوكمة بشكل سليم وفعال، فإنها في إطار هذا السعي أصبح من الواجب عليها أن تعمل على إرساء قواعد ديمقراطية والتي من أثارها الإيجابية²:

_ تعتبر الديمقراطية آلية تلقائية لعملية تداول السلطة، وذلك لقيامها على مبادئ التعددية والحرية، والتي تقف في وجه أي طرف أو قوى سياسية للانفراد بالسلطة، وذلك يعمل على تضيق نطاق الفساد والاثار السلبية الناجمة عنه.

_ تتيح الديمقراطية الفرصة للمجالس النيابية والتشريعية للقيام بواجباتها الرقابية والتشريعية باستقلالية تامة، ودون أي ضغط.

3_ احترام سلطة القانون: لا يمكن لأي شخص أن يكون فعالا إلا إذا تقيّد بالقانون، وهكذا هو حال الحوكمة، فلن تكون هناك حوكمة فعالة ورشيده إلا إذا كانت قوانين تدعمها وتحميها، وتأتي سلطة أهمية القانون كونها إحدى الأدوات المهمة التي تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية³.

4_ إنشاء علاقة سليمة بين أصحاب المصالح: إن عملية التواطؤ والفساد التي تتم بين مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين لا تضر فقط بحقوق أصحاب المصالح ولكنها تضر أيضا بالشركة ومستقبلها لدى من الضروري أن يكون هناك حزمة من الإجراءات والسياسات التي تعني بحماية حقوق أصحاب المصلحة بالمصلحة بالمصارف⁴.

المطلب الثالث: عوائق تطبيق الحوكمة في المصارف الجزائرية.

رغم استحداث اللجنة الوطنية للحكم الرشيد التي تأسست في مارس 2005 والتي تتكون من 100 ممثل

¹ صباحي نوال، واقع الحوكمة في دول مختارة، مع التركيز على التجربة الجزائرية، المؤتمر الدولي الثامن حول الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، ص13.

² نفس المرجع السابق، ص13-14.

³ صباحي نوال، مرجع سبق ذكره، ص14.

⁴ نفس المرجع السابق، ص14.

- للقطاع العام والقطاع الخاص وكذلك المجتمع المدني¹، والتي من مهامها²:
- _ الإفصاح والشفافية: أي أعمال وتصرفات السلطة شفاقة أمام الأطراف الأخرى من الدولة.
 - _ المساواة وخاصة تكافؤ الفرص.
 - _ المساءلة: أي أن تكون أعمال السلطة قابلة للمساءلة والمحاسبة أمام المؤسسات الرقابية.
 - _ المشاركة والحوار: تمكن الشعب من التعبير عن رأيه.
 - _ سلطة القانون: أي ضرورة التقييد بالقانون وسيادته، وكل الأطراف تحترم القواعد وتطبقها، ويكون القانون محايد.
 - _ الرؤية الاستراتيجية: الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية التي تعمل على تحسين شؤون الناس وتنمية المجتمع.
 - _ الاستجابة: سعي المؤسسات والعمليات المجتمعية على تلبية الجميع دون استثناء.
 - _ الفعالية: القدرة على تنفيذ المشاريع، بنتائج تستجيب لاحتياجات المواطنين وتطلعاتهم.
- إلا أن تطبيق الحوكمة في الجزائر لم يكن بالأمر الهين نظرا للمشاكل التي تعاني منها، والتي تحاول دون تحقيق سير أليات الحوكمة فيها، وبالتالي الوصول إلى التنمية ولعل أهم الأسباب التي كانت بمثابة حجر العثرة أما الجزائر نذكر منها³:
- _ غياب الإفصاح والشفافية في المعلومات، كما أن طبيعتها لا تساعد على اتخاذ أي قرار بالنسبة للأطراف ذات المصلحة.
 - _ عدم التزام المسؤولين بقواعد السلوك المهني الرشيد وإعطاء أولوية للمصلحة الخاصة.
 - _ غياب الدراسات والأبحاث والملتقيات التي تخص موضوع الحوكمة.
 - _ عدم توفير إطار قانوني يحمي حقوق الأقلية (صغار المساهمين) ويعوضهم عن أي انتهاك الحقوق.

¹ سايب بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص425.

² دباغي سارة، أليات وسياسات إرساء مبادئ الحكم الرشيد وترقيته بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 3، 2017-2018، ص37-38.

³ زيدان محمد، الميلودي سعاد، حوكمة الشركات مدخل لرفع وتعزيز كفاءة الأسواق المالية، دراسة حالة الجزائر، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2013، ص196.

خلاصة الفصل:

في هذا الإطار يمكننا القول إن النظام المصرفي الجزائري واجه العديد من الهزات، ولهذا يجب على المنظومة الجزائرية تبني مبادئ الحوكمة لأن غيابها يعني حدوث خلل وفوضى، مما يتسبب في انهيار المؤسسات المصرفية العمومية والخاصة، وتقشي ظاهرة الفضائح المالية.

كما سعت الجزائر بين القوانين والجهود المبذولة لتطبيق الحوكمة في المنظومة المصرفية، وبالرغم من كل هذه الجهود إلا أنه هناك صعوبات داخلية وخارجية للحوكمة المصرفية تمثلت في استخدام التكنولوجيا، تجزئة البنوك، إضافة إلى ظاهرة العولمة واندماج الأسواق الدولية والبنوك، ومما سبق نستنتج أن المنظومة المصرفية الجزائرية لم تصل إلى المستوى المطلوب من الحكم الرشيد.

خاتمة

من خلال هذه الدراسة تم إيجاد العلاقة بين حوكمة المصارف والتنمية الاقتصادية، وإسقاطها على الواقع في الجزائر، فبرغم من وجود بعض البوادر و الدلالات التي يمكن تفسيرها بانها مؤشرات اولية توحى ببداية ادخال هذه المبادئ في ادارة البنوك الجزائرية الا ان الالتزام الحقيقي بها لم يصل الى المستوى المطلوب . أين تبين أن تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية والالتزام بها وبمتطلباتها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية، عملية صعبة التحقق في بيئة يتخللها الفساد بشكل كبير، وتفشي البيروقراطية وغيرها من الأمور التي تؤدي إلى عرقلة مسيرة التنمية بكل أبعادها. وقد تمحور بحثنا حول الاشكالية المتمثلة في : مادور الحوكمة المصرفية في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

اختبار الفرضيات:

_ الفرضية الأولى: "ضعف الحوكمة المصرفية يعني انتشار الفساد وتفشي البيروقراطية الذي يحد من التنمية". إثبات صحتها. أي أن الدول التي يكون تطبيق الحوكمة فيها ضعيف يتخللها الفساد بشكل كبير .

_ إثبات صحة الفرضية الثانية: "تبني الجزائر مبادئ الحوكمة المصرفية لكن درجة التطبيق تبقى جزئية".

الجزائر ورغم تبنيها لمبادئ الحوكمة المصرفية، يبقى تطبيقها وتحقيقها أمر صعب.

الفرضية الثالثة: "ساهم تبني مبادئ الحوكمة المصرفية بالجزائر إلى تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية". هذه الفرضية خاطئة، لأن الجزائر لازالت تفتقر لتطبيق الصحيح لهذه المبادئ.

_ إثبات صحة الفرضية الرابعة، "غياب الحوكمة الجيدة يؤدي إلى ارتفاع وازدياد معدلات البطالة" فمن خلال احصائيات البنك الدولي يتبين أنه خلال السنوات البرامج التنموية كانت نسبة البطالة منخفضة وجراء الفساد وغياب مبادئ الحوكمة الجيدة ارتفعت من جديد.

نتائج الدراسة:

_ ليس هناك اتفاق على مفهوم حوكمة المصارف وإنما هناك اتفاق على أن تطبيقها يعزز من كفاءة تطبيق التنمية الاقتصادية.

_ إن تطبيق الحوكمة في المصارف يعد أمراً ضروريا لإيجاد نظام رقابي محكم، والذي من شأنه تحسين أداء البنوك وتعزيز الثقة في القطاع المصرفي.

_ تلعب الحوكمة المصرفية دورا محوريا في تنشيط البعد الاقتصادي للتنمية.

_ مبادئ الحوكمة المصرفية تبقى حبرا على ورق ما لم تطبق بشكل سالم.

الاقتراحات:

_ يجب على السلطات الاشرافية والرقابة للمصارف الجزائرية بذل مجهودات جبارة لتطبيق الحوكمة المصرفية الجيدة.

_ انشاء لجان خاصة للحوكمة على مستوى المصارف، من خلال تكوين لجان تابعة لمجالس الإدارة.

_ يجب على الجزائر الاهتمام أكثر بقطاع الحوكمة في الجهاز المصرفي، مما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية.

أفاق الدراسة:

يبقى موضوع الحوكمة المصرفية ودوره في التنمية الاقتصادية موضوع عميق وعليه: يمكن أن يتم دراسة الحوكمة مع أبعاد أخرى من التنمية.

كدور الحكومة المصرفية في تحقيق التنمية الاجتماعية.

ألية حوكمة البنوك ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي.

الحوكمة المؤسسية ودورها في تحقيق تنمية اقتصادية.

الحوكمة المؤسسية في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

ا. الكتب

- 1- أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، مصر، القاهرة، طبعة (1)، 2014.
- 2- ¹باتر محمد على وردم، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2003.
- 3- سفيان عبد الحميد، الحوكمة وأخلاقيات المهنة، من الموقع KETAB ONLINE.COM
- 4- عبد الرزاق خليل، الطيب داودي، الحوكمة المؤسسية للبنوك، المكتبة الشاملة الذهبية، 2019 من الموقع ketab.online.com
- 5- عصام مهدي محمد عابدين، موسوعة الحوكمة في الشركات والبنوك، الجزء الثاني حوكمة البنوك، دار محمود للنشر والتوزيع، القاهرة، 2021. من الموقع Books.google.dz
- 6- مدحت أبو النصر، التنمية المستدامة، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى 2007.
- 7- محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة المصرفية ومعاييرها، 2007 من الموقع zip.noor.book.com
- 8- محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، حقوق الطبع والنشر، محفوظة للمؤلف، مصر 2008.

ii. الأطروحات

أ_ أطروحة دكتوراه

1. دباغي سارة، أليات وسياسات إرساء مبادئ الحكم الرشيد وترقيته بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 3، 2017-2018.
2. ريم عمري، الحوكمة المصرفية ودورها في مواجهة الأزمات المالية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، علوم اقتصادية، جامعة أم البواقي 2017.
3. سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012-2013.
4. شلابي عمار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان جديد للتنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار - عنابة - (2010 - 2011).

5. شيلق رابح، أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية، دراسة قياسية تحليلية للفترة 200-2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2019-2020.
6. العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في علوم اقتصادية، جامعة سطيف 2011.
7. العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات التنمية المستدامة، شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس - سطيف - 2010، 2011.
8. فالي نبيلة، استراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية -دراسة حالة البنوك الجزائرية-مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، (2016-2017).
9. قنادزة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة نيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2018.
10. معمري نارجس، تطوير المنظومة المصرفية الجزائرية وفق مقررات اتفاقية بازل 3 -دراسة حالة بنك التنمية المحلية-أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة البويرة، 2019-2020.

ب-مذكرات الماجستير

1. أحمد حسين المشهراوي، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية، مذكرة رسالة ماجستير، إدارة أعمال، جامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2003.
2. أحمد قيس عماد العدوان، أثر التبادل التجاري على التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الأردن، 2015.
3. أنس مصلح ذياب الطراونة، العوامل المؤثرة على تقييم الأداء المالي، مذكرة ماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2015.
4. حورية حميني، آليات الرقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها - حالة الجزائر - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، شعبة بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، 2006.
5. خاوي محمد، دور حوكمة البنوك في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، خلال الفترة 2003 - 2013، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف 1، 2015/2015.
6. خيارى ميرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة نيل شهادة ماجستير في علوم اقتصادية، كلية علوم اقتصادية، جامعة أم البواقي 2003.

7. رنا مصطفى دياب، واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين، مذكرة مقدمة لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في القيادة والإدارة، جامعة الأقصى، فلسطين، 2014.
8. شورش قادر علي رشيد، دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة السودان، 2011.
9. صدام يوسف جميل دغش، أثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن، مذكرة للحصول على درجة الماجستير، اقتصاد المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2019.
10. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قياس وتقييم -مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد حيدر -بسكرة-2001-2002.
11. عثمانى ميرة، أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال، مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، مالية وبنوك وتأمين، جامعة المسيلة، 2011 - 2012.
12. عمر بوجمعة، تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير في العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2013-2014.
13. محلوس زكية، أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة مزاب، ورقلة، 2008-2009.
14. نهى أحمد الحايك، أثر تطبيق الحوكمة على تحسين الأداء، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية السورية، 2016.

ج-مذكرة ماستر

- 1- حفيضة قزلان، تحديات تطبيق الحوكمة في البنوك التجارية، مذكرة ماستر في علوم اقتصادية، مجلد 09، جامعة بلعباس.

III. المجلات:

1. بن سعيد لخضر، متطلبات التنمية الاقتصادية وضرورة اقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (09)، العدد (09)، الجزائر جامعة سيدي بلعباس.
2. تونيهي مريم، الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، المجلد 02، جامعة بومرداس 2021.
3. ثامر علي النويران، حوكمة الشركات كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، مجلد (04) العدد (2)، جامعة الوادي، 2019.

4. حبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي - حالة دول شمال افريقيا - مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد السابع، 2009.
5. رزقي محمد، ميهوب مسعود، أثر الحوكمة الجيدة على النمو الاقتصادي خارج المحرقات في الجزائر، خلال الفترة (1997 - 2017)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد (19)، العدد (01)، جامعة سطيف.
6. زاوي فضيلة، شذري معمر سعاد، قرتلي محمد، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال فترة 1990-2017، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد 5، عدد 1، 2021.
7. سيدرة أنيسة، حوكمة البنوك ف ظل الازمة المالية العالمية الراهنة، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 04، جامعة الجزائر 03، 2013.
8. شريفة بوعبيدة، دعائم الحوكمة وفعاليتها في تحسين الأداء المصرفي، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد (2)، العدد 03، جامعة البليدة (2)، جوان 2018.
9. شفاق ابتسام فاطمة الزهراء، دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة، المجلة المتوسطة للقانون والاقتصاد، المجلد (4) العدد (2)، 2019.
10. عبد الحق بوقفة، سهام عيساوي، خليدة محدي، أثر الحوكمة المصرفية على الأداء المالي للبنوك التجارية -دراسة عينة من بنوك ورقلة-مجلة البحوث الاقتصادية المتعددة، مجلد (7)، العدد (01)، جامعة الوادي، مارس 2022.
11. عبد القادر بريش، قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية - دراسة حالة الجزائر - مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 01، 2006.
12. عزة محمد حجازي، أثر الحوكمة الجيدة على التنمية البشرية في الدول النامية (حالة الدول العربية)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد (12)، العدد (15)، جامعة حلوان (مصر)، 2016.
13. عيجولي خالد، آليات تعزيز الحوكمة المصرفية في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد 05، عدد 02، جامعة الجلفة، 2021.
14. فضيلة بوطوره، بنك الجزائر وإرساء قواعد الحوكمة المصرفية دراسة تقييمية تحليلية للفترة (2003-2015)، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، المجلد 02، جامعة الجزائر، 2006.
15. متوفر على الموقع jBSA.jOURNALS.ekB.eg

16. محمد إقبال غناية، حكيمة حليمي، فهم مبادئ الحوكمة المصرفية بين الواقع والمأمول، النظام المصرفي الجزائري نموذجاً، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، الطبعة 04، العدد 04، جامعة سوق أهراس، الجزائر، 2020.
17. محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية -دراسة حالة مجمع من البنوك الجزائرية خلال 1994-2000، مجلة الباحث، العدد الثالث، جامعة ورقلة، 2004.
18. محمود أحمد المتيم، أمني صلاح محمود المخزنجي، دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية في الصين ومصر، المجلة العربية للإدارة مجلد 42، طبعة 1، جامعة مصر، مارس 2022.
19. مريم هاني، نحو تفعيل دور الحوكمة المصرفية في التقليل من الفساد في القطاع المصرفي الجزائري، مجلة ميلاد للبحوث والدراسات، بدون مجلد، العدد 04، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.
20. مزيمش أسماء، شريقي عمر، الحوكمة المصرفية كآلية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر - مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 23، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018.
21. مناور حداد، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 37، جامعة جادار عمان، الأردن، 2012.
22. مهدي عطية الجبوري، مؤشرات الأداء المالي، مدلة العلوم الإنسانية، المجلد (14)، العدد (01)، 2007.
23. نوفل سمايلي، بنك الجزائر وإرساء قواعد الحوكمة المصرفية دراسة تقييمية تحليلية للفترة (2003 - 2015)، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، المجلد 02، بدون بلد، 2016.
24. هدى عبد الحميد علي، اقتصاد التنمية من النظريات الى الاستراتيجيات والسياسات التنموية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد (19)، العدد (02)، مصر،

IV. الملتقيات

1. أمال عياري، أبوبكر خالد، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية، ملتقى الوطني حول حوكمة شركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، يومي 6 - 7 ماي 2012.
2. رايس مبروك وآخرون، الحوكمة المصرفية كآلية لمواجهة الفساد الإداري مع الإشارة الى حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري في الوطن العربي مع الإشارة الى تجارب دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013

3. زيدان محمد، الميلودي سعاد، حوكمة الشركات مدخل لرفع وتعزيز كفاءة الأسواق المالية، دراسة حالة الجزائر، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2013.
4. شريقي عمر، دور الحوكمة على استقرار النظام المصرفي، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر 2019.
5. صباحي نوال، واقع الحكومة في دول مختارة مع التركيز على تجربة الجزائر، المؤشر الدولي الثامن حول الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية، جامعة الشلف، 2013.
6. عبد العالي محمد، دور محافظ الحسابات في تفعيل آليات حوكمة البنوك للحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 6 - 7 ماي 2012.
7. عمر بلمصطفاوي، جميلة بن طيبة، حوكمة البنوك كآلية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية، ملتقى الوطني الافتراضي حول حوكمة التنمية في افريقيا، جامعة بومرداس، 10 فيفري، 2021.

.V المحاضرات

1. بلاحنيش عبد الرحمان، النظام المصرفي في الجزائر، محاضرة في علوم اقتصادية، جامعة بويرة، 2021.
2. بهناس العباس، بن أحمد لخضر، النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له، جامعة الجلفة.
3. جمال منصر، الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثارها على التنمية، محاضرة، جامعة قلمة.
4. حكيم بن جرورة، عبلة مخرمش، الحوكمة في المؤسسات المصرفية محدداتها معاييرها وتطبيقها، مع الإشارة لحالة الجزائر، ورقة.
5. رافع شريف ذنون، ساجدة فرحان حسين، الحوكمة المصرفية وتأثيرها على التنمية، جامعة الموصل 2015.
6. زعفران منصورية، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق تنمية اقتصادية في الدول النامية، محاضرة، جامعة مستغانم.
7. زيتوني كمال، النظام المصرفي الجزائري، مطبوعة في مقياس النظام المصرفي، جامعة المسيلة، 2017.
8. عبد العزيز قتال، قانون النقد والقرض، مطبوعة محاضرات، جامعة تبسة، 2021.
9. اللجنة العربية للرقابة المصرفية، مبادئ حوكمة للمؤسسات المصرفية، صندوق النقد والقرض الدولي، أبوظبي 2017.

قائمة المصادر والمراجع

10. نور الدين شيوخ، التنمية الاقتصادية واقتصاديات للتنمية، محاضرات لطلبة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تبسة، 2020.

.VI المواقع

-1 المادة 07 من القانون "10 - 04" المتمم للأمر "03 - 11" المؤرخ في 2010 من البنك الجزائر.

www.bank.of.algeria.dz

-2 المادة 01 من القانون "17 - 10" المتمم للأمر "03 - 11" المؤرخ في 2003 من الموقع

www.bank.of.algeria.dz

-3 الموقع www.Elbled.net

-4 موقع البنك الدولي data.albankaldawali.org